جامعة عبد الرّحمان ميرة –بجاية-

كليّة الآداب و اللّغات

قسم اللّغة و الأدب العربي

المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصّص: علوم اللّسان.

إعداد الطّالبتين:

- مصواف فادية
- مخلوفي مليكة

إشراف الأستاذ:

- تكركارت

السنة الجامعيّة: 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

« و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردّون
إلى عالم الغيب و الشّهادة فينبّئكم بما كنتم تعملون»

سورة التّوبة ألآية 104-105

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه "

سورة النمل الآية 19.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "تكركارت" الذي لم يدخل بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته وتوجيهاته القيمة

وأقدّم شكري أيضا إلى كل من قدّم لي مساعدة خاصة، أهلي الذين أسدوا إلي العون والنّصيحة.

الإهداء

الجميل في هذه الحياة أتزرع شيئا فتصبر عليه، حتى يأتي يوم حصاده، والأجمل من هذا كله أن نتقاسم حصادك وثمارك مع من تحبهم وتحترمهم وتقدرهم

تسعد بوجودهم وتشعر بدفء حنانهم.

إلى الذين غرسا في نفسي حب العلم، أغلى ما في هذا الوجود

والدي الكريمين "أمي وأبي" حفظهما الله ورعاهما وخاصة "جدي" العزيز والحنون الذي شجّعني في دراستي.

وإلى من تقاسمت معهم دفئ الحياة العائلية إخوتي وأخواتي الأحبة.

وأهدي هذا الجهد المتواضع إلى سندي وخطيبي العزيز الحنون الذي شجّعني في دراستي.

وإلى من قاسموني يوميات الحياة الجامعية، الصّداقة، المحبّة والودّ.. صديقاتي الرائعات.

ولهم جميعا شكري وتقديري وامتناني.

فادية

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يشرّفني أن أسجّل أسمى آيات الاحترام والتقدير واخلص عبارات العرفان والتوقير إلى أستاذي المشرف "تكركارت"

الذي سعدت بإشرافه على هذا البحث المتواضع والذي غمره بالرّعاية الصادقة والتوجيهات السديدة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أسرة كلّية الآداب وقسم اللّغة العربية وآدابها بجامعة بجاية

وإلى زميلتي "مصواف فادية"

أتمنى لها التوفيق في مشوارها العلمي.

وأتوجه بالشكر الخاص إلى من مهّدوا الطريق أمامي للوصول إلى هذه الدرجة من العلم

" أمي" حفظهما الله

"أبي" رحمة الله عليه

وفي الأخير أرجو من الله القبول والثواب الحسن

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مليكة

مقدّمة

مقـد مـة

تعد اللّسانيات واحدة من العلوم التي ذاع صيتها طيلة قرن من الزمن في العالم الغربي، فقد كانت الدراسات اللّسانية عندهم توسّعا ونضجا حتى صارت محطّ أنظار الدارسين في مجالات أخرى، ولم يغفل علماؤنا العرب عن هذا العلم الجديد فقد شهدت علوم اللغة عندنا منذ أربعين عاما حركات نهوض وتجديد بعد عقود من بعث التراث وتحقيقه وتقديمه للناس، ولا شكّ أن للسانيات أو علم اللّغة آثارا مهمّة في تلك الحركات، وذلك عن طريق ترجمة موادها أو تطبيق لمناهجها.

ونتيجة للاحتكاك بين الدرسين العربي والغربي استلزم ذلك ابتداع المصطلحات الموافقة للعلم والتي تخدم الدرس اللّساني العربي، إلا أنّ تعدد المصطلحات والترجمات أدى إلى تذبذب واضطراب على مستوى المصطلحات اللّسانية العربية، ذلك ان معظم الدارسين صار يفضّل ما أبدعه واستعمله دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات أو مراعاة شيوعها أو موافقتها لخصائص اللغة العربية، فحظيت قضية المصطلح اللّساني العربي بانتباه العديد من الدارسين الذين خصوها بالعديد بالّدراسات والبحوث نخصّ بالذكر منهم عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي.

لذلك فقد انصبّ تركيزنا في هذه الدراسة على معالجة هذه القضية التي لفتت انتباهنا خلال مسارنا الدراسي، فجعلنا عنوان البحث الذي يمثّل الانطلاقة الأولى للدراسة كالتالي:

"المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي"

اهتم العرب منذ القديم بالدّراسات المصطلحي اهتماما كبيرا، يرجع إلى إدراكهم المبكر لأهمّية المصطلح الذي يعدّ الرّكيزة الأساسية التي يتأسس عليها العلم وتتحدد بذلك معالمه، ولكن مع تزايد المعارف والعلوم أصبحت الإشكالية المصطلحية من أهم الإشكاليات التي طرحت نفسها على أرض الواقع. وفي ظل الثورة التكنولوجية وظهور التقنيات الحديثة انبثقت بين ثنايا الكتب وبين عصارة المفكرين الحاجة إلى المصطلح الذي يكون وسيلة للتحكم في العلوم التقنية المعاصرة، ومواكبة تطوّرات العصر.

تعدّ قضية المصطلح من أهم القضايا والبحوث التي حظيت باهتمام واسع، فالمصطلح واضعا وتوحيدا واستخداما موضوع طالما تناوله رجال الفكر وأهل اللغة والعلم بالبحث الدّقيق، وهو عنصر يضاف إلى الرّصيد اللّغوي فيغني اللغة العربية ويكسيها بالجديد ويجعلها تتسع لكل مستحدث في ميادين الفكر والحضارة خاصة مادة العلوم والتقنيات، وأمام هذه الثورة المعرفية فإن اللغة العربية تواجه تحدّيا كبيرا يتمثّل في الكم الهائل من مصطلحات العلوم المختلفة التي تحتاج إلى لغة أخرى قادرة على مسايرتها واستيعاب مفاهيمها.

ونظرا لاتساع رقعة البحوث العلمية للمصطلح العلمي على مستوى الوطن العربي، فقد ظهرت العديد من الاتجاهات حول المصطلح العلمي أبرزها: قضايا المصطلح اللّساني وتوحيده، ترجمته وتعريبه،وتمثّل هذه الاتجاهات ضرورة حتمية فرضت على الهيئات توحيد هذا المصطلح وترجمته وتعريبه، ومن بين هذه المصطلحات العلمية تلك التي وردت في الكتب المدرسية ومن بينها كتاب علوم الطبيعة والحياة السّنة الثالثة ثانوي.

لكل علم موضوع وهدف ومنهج ومصطلحات خاصة به ينتجها وفقا لمنهجه ورؤيته، يحمّلها معرفته وخصوصيته المنهجية ولهذا احتل المصطلح مكانة كبيرة في تأسيس العلوم، فلا يكاد العلم يقوم بدونه.

ونظرا لهذه الأهمية سنحاول من خلال بحثنا هذا أن نعالج قضية المصطلح اللّساني في اللّغة العربية من خلال طرح عدّ تساؤلات وإشكالات التي تعدّ موضع اهتمام ودراسة هذا البحث، أبرزها مايلي:

1- ما المقصود بالمصطلح؟ وما هي أهم القضايا التي تواجهه؟
2- ما هي أهم الإشكالات التي تواجه حركة ترجمة وتعريب المصطلح في الوطن العربي؟
3- ما مدى أهميّة توحيد المصطلحات المترجمة أو المعرّبة في البحث العلمي؟

إن اختيارنا لهذا الموضوع في البدء كان مجرد قناعة ذاتية، ثمّ ترسّخت قناعتنا بأنه موضوع جدير بالدّراسة ذلك أن الدراسات الحديثة تفتقر إلى مثل هذه المواضيع التي تقوم على علم المصطلح،وهو علم أساسي في جميع العلوم للتوصل إلى ترجمة صحيحة ودقيقة،وعليه وقع اختيارنا على هذا الموضوع لتوضيح وتبسيط بعض الأمور.

وفيما يتعلّق بالمنهج المتّبع في هذه الدراسة، فهو يتمثّل في المنهج الوصفي المقارن الملائم لهذا النوع من البحوث، كما عمدنا من خلال هذه المقارنة إلى الاستعانة بأدوات إجرائية كالوصف والتحليل التي تساعد على تزويدنا بنتائج يمكن استغلالها في المقارنة وبعد ذلك تأتي مرحلة المقارنة التي تحتاج بدورها إلى الوصف والتحليل.

اشتملت هذه الدراسة على فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، مع مقدمة وخاتمة ضمّناها مجمل النتائج المستخلصة وملحق.

فأما الفصل الأول سمّيناه قضايا المصطلح في اللّغة العربية، يضم ثلاثة مباحث، كل مبحث يعالج عناوين، تضمن المبحث الأول المصطلح،النشأة المفهوم والخصائص، أما المبحث الثاني الذي عنوناه بأهمية المصطلح في اللّغة العربية وآليات صياغته في حين اختص المبحث الأخير من هذا الفصل إلى مشكلات المصطلح العربي وضرورة توحيد المصطلحات في البحث العلمي.

أما الفصل الثاني، هو فصل تطبيقي يشمل هو الآخر مبحثين: المبحث الأول عنوانه الكتابة والنّشاط اللّساني العربي، أما المبحث الثاني فاحتوى على إسهامات كل من عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات.

وفي الأخير أنهينا البحث بخاتمة كانت عبارة عن حوصلة من النتائج المتوصل إليها.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مصادر ومراجع نذكر منها:

بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية لعبد الرحمان الحاج صالح،وكذا كتاب اللّسانيات وأسسها المعرفية لعبد السلام المسدي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي وغيرها.

وقد اعترضتنا بعض الصعوبات في إنجاز هذا البحث، نذكر منها قضية المنهج التي كانت من أعوص المشاكل بالإضافة إلى ضيق الوقت وغزارة المادة وصعوبة التحكم في اختيار الأهم منها.

وفي الأخير نتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من كان عونا لنا في انجاز هذا البحث، وأخص بالذكر "الأستاذ الفاضل خثير تكركارت" الذي قدّم لنا الدعم المادي والمعنوي، ولم يبخل علينا بكل ما أوتي من علم، فلك منا كل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر والعرفان.

الفصل الأول: قضايا المصطلح في اللغة العربية

المبحث الأول: المصطلح، النشأة، المفهوم والخصائص

1-تعريف المصطلح (لغة/اصطلاحا)
2-صناعة المصطلح
3-مميزات المصطلح
4-نشأة ومفهوم علم المصطلح
5-خصائص علم المصطلح ومناهجه
6-مبادئ علم المصطلح

المبحث الثاني: أهمّية المصطلح في اللغة العربية وآليات صياغته

1-شروط توليد المصطلح
2-أهمية المصطلح
3-وظائف المصطلح

المبحث الثالث: مشكلات المصطلح العربي

1-مشكلات المصطلح العربي
2-ضرورة توحيد المصطلحات في البحث العلمي

المبحث الأوّل: المصطلح، النشأة، المفهوم والخصائص

1- تعريف المصطلح:

أ- لغة:

كلمة "مصطلح" مأخوذة من المادة اللّغويّة (صلح) الدالة على صلاح الشيء وصلوحه؛ أي أنّه نافع، ويُشار للمصطلح بلفظين وهما الاصطلاح والمصطلح: فأوّلهما مصدر من الفعل اصطلاح، أما الآخر فاسم مفعول منه[1]، واصطلح يصطلح اصطلاحا.

والمصدر هو المصدر الميمي من الفعل اصطلح، لقد تمّ تحديد مدلوله في المعاجم العربيّة القديمة ضدّ الفساد، وكذا الاتفاق، وهناك تقارب دلالي بين المصطلحين، ذلك أنّ الفساد أو الاختلاف لا يمكن إصلاحه إلا بالاتفاق.

ب- اصطلاحا:

المصطلح أمر واقع، وضرورة علميّة واجتماعية وحيويّة، يختزل الكلام ليعبر عن المفاهيم الجديدة حتى يكون صالحا للاستخدام في مجالات اللّغة والعلوم كافة، ومن بين التعريفات حول مفهوم المصطلح فهي عديدة، منها: "المصطلح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأوّل وإخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"

وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على موضع اللّفظ بإزاء المعنى أو إخراج الشيء من معنى لغوي إلى آخر. وهناك من يرى المصطلح على أنّه كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصّصة (علميّة أو تقنيّة) بتواجد موروثا أو مقترضا، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء محدّدة، وهذا التعريف يبيّن أنّ المصطلح ليس كلمة مفردة فقط، فقد يكون كلمة واحدة أو مجموعة من الكلمات.[2]

[1] محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، (د.ط)، مكتبة غريب القاهرة، (د.ت)، ص07.
[2] المرجع نفسه، ص12.

إنّ المصطلح مشتق من فعل "صلح"، وجاء في لسان العرب لابن منظور أنّ: "الصّلاح ضدّ الفساد، والصّلح: السّلم، وقد اصطلحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا واصّالحوا."[1]

أما في المعجم الوسيط فيضيف: "صلح، صلاحا، وصلاحا، وصلوحا: زال عنه الفساد، اصطلح القوم:زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا..."[2]

والنّقطة الجوهريّة في هذه التعاريف هي الاتفاق بين طائفة معيّنة على أمر معيّن، فإذا كان هذا الأمر هو معنى لفظ ما، فإنّ موضوع الاتفاق هو تخصيص دلالة اللّفظ بهذا المعنى.

أما تحديد معنى (المصطلح) في المعاجم الغربية، فقد عرّفه المعجم الانجليزي على أساس كلمة Term بأنّها: "لفظ أو تعبير ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات، أو معنى خاص بعلم أو فن، أو مهنة أو موضوع."[3]، فاللّغات الأوروبيّة تضع لهذا المفهوم كلمات متقاربة النّطق والكتابة من طراز term الفرنسية، و term الانجليزية، و termine الايطالية البرتغالية، و termino الاسبانيّة، وكلّها مشتقّة من الكلمة اللّاتينيّة terminus.

وعلى هذا فإن مصطلح terme بتحديد عام هو: " كل وحدة لغويّة دالة مؤلّفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعدّدة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محدّدا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[4]

فالمصطلح هو سيّد الموقف في اللّغة المتخصّصة، وهو وحدة من وحدات لغة العلم التي تسعى إلى إثبات حصاد البحث والتجريب وهو نسيج النّشاط المعرفي المجتمعي وهذا ما يؤكّده محمّد الدّيداوي بقوله: "الاصطلاح في اللّغة المتخصّصة في منتهى الأهمّية،وتصلح المصطلحات كما يلي:

[1] ابن منظور: لسان العرب، ط4، دار صادر، بيروت:2005، مادة ص.ل.ح، م8، ص267.
[2] مجمع اللّغة العربيّة: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدّوليّة، مصر:2004، مادة ص.ل.ح، ص520.
[3] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجدد، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت: 2008، ص22-23.
[4] المرجع نفسه، ص24.

- تنظيم المعرفة على أساس العلاقات بين المفاهيم.
- نقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيا.
- صياغة ونشر المعلومات العلميّة والتّقنيّة.
- ترجمة النّصوص العلميّة والتّقنيّة.
- استخلاص وإيجاز المعلومات العلميّة والتّقنيّة."[1]

أما بالنّسبة للمحدثين فقد عرّفوا المصطلح بأنّه: "أداة البحث ووسيلة التواصل بين العلماء، فهو لغة خاصة يستعملها المنتمون لحقل معرفي معيّن"[2]، وهذا يعني أنّ كل علم بحاجة إلى مجموعة من المصطلحات المحددة ك يعبّر بواسطتها عن الظواهر الضّروريّة، والمفاهيم المجرّدة التي يستقلّ بها أو يشارك فيها بعض العلوم المجاورة.

ومن هنا يتسنى لنا أن نعرّف المصطلح علاميّا بأنّه شاهد على شاهد على غائب، ولعل هذه الحقيقة هي التي تعلل بصفة جوهريّة صعوبة الخطاب اللّساني من حيث هو تعبير علمي يتسلّط فيه العامل اللّغوي على ذاته ليؤدّي ثمرة العقل العاقل للمادة اللّغويّة.[3]

فأيّ تعبير علمي في أيّ مجال من المجالات العلميّة،وفي أيّ تخصص من التّخصصات يحتاج إلى صياغة مصطلحات خاصّة به، إذ يتواضع أصحابه عليه انطلاقا من اللّغة نفسها بحيث يضبط مفهوم كلّ مصطلح فلا يتعدّى حدود مجال ذلك التّخصص، ذلك ما يفسّر إذن كيف أنّ كل علم يصطنع لنفسه من اللّغة معجما خاصا، فلو تتبعت كشفه المصطلحي وقارنته بالرّصيد القاموسي المشترك في اللّغة التي يتحاور بها العلم ذاته، لوجدت حظا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرّصيد المتداول لدى أهل ذلك اللّسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدّلالة عما هو شائع انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشّكل الأداتي.[4]

[1] محمّد الدّيداوي: الترجمة والتّعريب بين اللّغة البيانيّة واللّغة الحاسوبيّة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب: 2002، ص275.
[2] عمار أوكان: اللّغة والخطاب، (د.ط)، إفريقيا الشرق: 2001، ص57.
[3] عبد السلام المسدي: قاموس اللّسانيات، الدار العربيّة للكتاب، تونس: 1984، ص13.
[4] المرجع نفسه، ص12.

ومجمل التعاريف حول المصطلح فهي توضّح سمتين أساسيتين من سمات المصطلح:

أوّلا: المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصّصين المعنيين على دلالته الدّقيقة.

ثانيا: المصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللّغة العامة نتيجة تغيير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحا ذا دلالة خاصة ومحدّدة، مع مراعاة وجود علاقة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللّغوي.

2- صناعة المصطلح:

إنّ عملية إنتاج المصطلح تخضع لشروط يجب توفّرها حتى نكون في مقام المنتج للمصطلح، ومن بين شروط صناعة المصطلح نجد:

1- إنتاج المصطلح مرتبط بالنّشاط المعرفي والعلمي للبيئة المنتجة له، فالتّطور العلمي والتكنولوجي يعني توالد مصطلحات والعكس صحيح، أما الجفاف المعرفي قد يؤدي إلى العجز اللّغوي.
2- إنتاج المصطلح مرتبط بالبنية التّصويريّة أو الإدراكيّة حيث يدفع العقل إلى إثارة التساؤل والإشكالات من أجل بناء معرفة.
3- شرط آخر متعلّق بالعالم، فلابد للعالم أن لا يتّصف بالتّعصب للمصطلح ورفض التنازل عنه لأنّ ذلك يؤدي إلى خلل في الثّورة المصطلحيّة، وخاصة إذا ظهر مصطلح آخر أفضل منه، من حيث الفاعليّة والدلاليّة ويجب سير العمليّة المعرفيّة في توحيد المصطلحات.
4- الانفتاح على العلوم الأخرى وذلك بإمكانية استعمال مصطلح واحد في مجالات معرفيّة سواء متجاورة أو متقاربة لكي نتفادى توليد المصطلح الجديد.[1]

3- مميزات المصطلح:

وقد سمّي المصطلح لتميّزه بمجموعة من السّمات، من بينها:[1]

[1] محمد حسين: "المصطلح والمصطلحّة"مجلّة الأثر، ع5، جامعة ورقلة، الجزائر، (د.ت)، ص14.

أ- ارتباطه بمفهوم واحد يكون وجهه الدّلالي، حيث يجعله دالاّ عليه مهما تعدّدت استعمالاته في الحقل اللّغوي المخصوص، ومنه يتجلى الفرق بين المصطلح والكلمات غير الاصطلاحيّة.

ب- الدّقة والدّلالة المباشرة، وكلتاهما تجعل مصطلحات لغة التّخصص تختلف عن كلمات اللّغة العامة، فهذه الأخيرة قد تعتمد على الإيحاء والتعدّد الدلالي، في حين يقتضي المصطلح في جوهره الدّقة في الدّلالة والبعد عن الغرابة والغموض.

ت- مجرّد علاقة بين مقصودة والمصطلح في مادّته اللّغويّة، ولكل مصطلح لابد من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة بين مدلوله اللّغوي والاصطلاحي.

ث- مراعاته للمقتضيات اللّغويّة للّغة المخصوصة، أي البناء الصّوتي، والبناء الصّرفي وخضوعه لعمليّة الاشتقاق وغيرها من الأسس اللّغوية.

4- نشأة ومفهوم علم المصطلح:

4-1- النّشأة:

ظهر مصطلح "علم المصطلح" أو "علم المصطلحات" في النّصف الأوّل من القرن الثامن عشر ميلادي على يد المفكر الألماني "كريستيان كوتفريد تشونز" (1747-1832) على صعيد التّسمية استنادا لـ: "الألان راي" (1974) إلا مع المفكّر الانجليزي "وليام"(1987) أما البنيات المصطلحيّة فيعود تاريخها إلى سنة 1906م.

كما نجد علم المصطلح هذا: قد اقترن وارتبط بظهور أسماء علماء آخرين من روسيا مثلا مثل "زهروف"، "سفرجان". والغرض منها هو توحيد قواعد المصطلحات على النّظام الدّولي، وصدر بين عامي (1906-1928) معجم "شلومان" للمصطلحات التقنيّة في ستّة عشر مجلّدا وستّ لغات.

[1] راضية بن عربيّة: "إشكالية صناعة المصطلح اللّساني وطرق توليده عند المحدثين"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (د.ت)، ص2.

يعتبر "وستر Wuster" و"شلومان Schloman" من أوائل العلماء الذين ساهموا في تأسيس علم المصطلح المعاصر لأنّه علم من بين المفاهيم الحديثة التي ظهرت في علم اللّغة المعاصرة حيث تطوّرت في السّنوات الماضية وأنتجت مصطلحات متعدّدة ومتنوّعة الابتكارات.

لقد حدّد "فوستر" مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنّه مجال يربط علم اللّغة بالمنطق وبعلم الوجود، وبعلم المعلومات وعلوم مختلفة، وقد رأى أيضا تداخلا في العلوم، وأنّ هذا التّداخل يتّخذ البحث المصطلحي منه بدايته وبين أن المصطلحات جزء لا يتجزّأ من معجم اللّغة في شموليّة، وانعكس هذا التداخل إلى تحديد مفهوم علم المصطلح في حين عرف فوستر المصطلح بأنّه: العلم الذي يهتم بدراسة أنساق المفاهيم وجدولتها في أصناف معيّنة.

4-2- علم المصطلح:

لقد تطوّر علم المصطلح تطوّرا هائلا وذلك استجابة للانتشار المعرفي الحديث الذي تبج عنه حيث وضع مئات المصطلحات سنويا للتّعبير عن المستجدّات في العلوم والتكنولوجيا، فموضوع علم المصطلح لا يزال من أهم القضايا اللّغويّة التي شغلت المجامع اللّغوية العربيّة، ومن بين العلماء الذين اهتموا بعلم المصطلح هم:محمود فهمي حجازي الذي وضع كتابا بعنوان "الأسس الّغويّة لعم المصطلح"، وعلي القاسمي الذي لديه كتاب بعنوان "نظرية المصطلح" أو ما يسمى المصطلحية بالإضافة أيضا إلى عبد الرّحمان الحاج صالح (رئيس المجمع الجزائري) وصاحب مشروع الذّخيرة اللّغوية.

يعتبر علم المصطلح هو العلم الحاصل للمضمون العلمي في اللّغة، وأداة التعامل مع المعرفة، وأساس التّواصل في مجتمع المعلومات، وبمعنى آخر "المصطلحات هي علامات المعرفة، وسمات تعرف بها العلوم، وهي ألوان مختلفة مفتوحة تنتظم بها الحياة سكونا

وحركة، وتتعارف بها الأجيال، وتتحاور بها الحضارات، و تتقدّم بها الأمم."[1] فلا سبيل إلى استيعاب أيّ علم دون فهم المصطلحات ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر دون فقه اللّغة.

إنّ علم المصطلح هو بحث علمي وتقني يهتم بدراسة المصطلحات دراسة علميّة دقيقة ومعمّقة وهو من أحدث فروع علم اللّغة التّطبيقي لأنّه يتناول الأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها.[2]

إنّ دراسة علم المصطلح علم تتداخل حوله عدّة علوم ومعارف منها: اللّسانيات والمنطق وعلم الوجود، وعلم المعلوماتيّة والمعجميّة....إلخ لأنّ كل علم له حاجة إلى مصطلحات خاصة به وكل فكرة وإنتاج يحتاج إلى مصطلح جديد يناسبه، ويقول في ذلك عبد السلام المسدي: " ليس من مسلك يتوصّل به الإنسان إلى منطق العلم عبر ألفاظه الاصطلاحيّة حتى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدّوال، ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره"[3]

لقد تعدّدت تعريفات علم المصطلح وإن كانت مضامينها متقاربة، فقد عرّفه علي القاسمي بأنّه: "علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والمصطلحات اللّغويّة التي يعبر عنها"[4]. أما ألان ري، فيرى بأنّه "الدّراسة المنتظمة للمصطلحات المستعملة في تسمية فئات الأشياء والمفاهيم،وللمبادئ العامة التي تحكم هذه الدّراسة"[5]. ومن ثمّة يسعى فيلبر flefer إلى تناول بنية المصطلحات التي تتمثّل فيما يلي:

- تنظيم المعرفة في شكل تصنيف مفاهيمي لكل فرع من الفروع العلميّة.
- نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا.
- صياغة المعلومات العلميّة والتّقنيّة.
- تناقل اللّغات للمعلومات العلميّة والتّقنيّة.

[1] عمار ساسي: المصطلح في اللّسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصّناعة، عالم الكتب الحديثة للنّشر والتّوزيع، ط1، الأردن:2009، ص4.
[2] محمود فهمي حجازي، المرجع السابق، ص19.
[3] عبد السلام المسدي: "اللّسانيات وعلم المصطلح العربي"، سلسلة اللّسانيات، ع5، المطبعة المصريّة، تونس:1983، ص15.
[4] القاسمي علي: مقدّمة في علم المصطلح أسسه النّظرّة وتطبيقاته العلميّة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون:2008، ط1، ص263,
[5] نقلا عن يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح، ص28.

وجاء في قاموس اللّسانيات وعلوم اللّغة أنّ المصطلح Terminologie يطلق في الدراسة المنتظمة لتسمية المفاهيم الخاصة للميادين المتخصصة في المعارف والتقنيات، أي أنّ المصطلح هو مسعى دلالي لغوي Onomasiologie ينطلق من المفاهيم الخاصة لميدان ما ويبحث في الأشكال اللّغويّة التي تناسبها.

وفي حين يذكر بعض الباحثين في مؤلّفاتهم أنّ مفردة علم المصطلحات Terminologie فهي تسمية متعددة المعنى، فقد يقصد بها علم أو دراسة معرفة المصطلحات، وهذا جعلها تتقارب مع مفردة علم المعاجم الذي يقصد به علم أو دراسة معرفة المعجم أو مداخل المعجميّة. وقد وردت مفردة Terminologie بالألمانيّة أوّلا، وبعد ذلك نجد في الانجليزيّة Terminologie تنافس Nomenclature إضافة، وفي سنة 1801 تم استعمال Terminologie في اللّغة الفرنسيّة.

لو تمعنّا النظر في مجمل التعريفات السّابقة لوجدنا أنّ علم المصطلح يختلف تعريفه وموضوعه وغاياته باختلاف المختصين في هذا المجال.

5- خصائص علم المصطلح ومناهجه:

5-1- خصائصه:

يعتبر علم المصطلح حقلا معرفيا قائما بذاته، ولا يمكن صياغة عناصر الإجابة إلا بضبط خصائصه وقواعده حيث يمكن أن نحدد الخصائص على النّحو التالي:[1]

1- ينطلق علم المصطلح من تحديد المفاهيم العلمية ليصل إلى تقنيات المصطلحات المعبّرة عنها.

2- عدم معرفة جذور المصطلح أو المفهوم وتاريخه بالوضع الراهن الذي يكون عليه المصطلح وإنّما بوصف الواقع كما هو وبالتالي يعتمد على تحديد المفاهيم وعلاقاته القائمة لوضع المصطلحات الدالة.

[1] المرجع نفسه، ص16.

3- يتميّز بالمعيارية أي بضبط المعايير والأسس بهدف توحيد المفاهيم والمصطلحات وتفادي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.
4- الاهتمام بالشّكل اللّغوي المكتوب أكثر من الشّكل الصّوتي، أي يختصّ باللّغة المكتوبة.
5- عبارة عن عامل أساسي للتعريف بحضارة العصر وعلومه.
6- يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق لغة علميّة.
7- توفير المصطلحات العلميّة لتسهيل عملية تبادل المعلومات.
8- يتميّز بتأدية الوظائف التعبيرية والتواصليّة.
9- علم مشترك بين اللّسانيات والمنطق، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق، والتصنيف، والإعلاميات، وحقول التخصص العلمي، ولهذا السبب يطلق عليه **"علم العلوم"**.
10- فرع خاص من فروع علم المعجم "Lexicologie" من جهة أو ما يسمى أحيانا بعلم المفردات الذي يعنى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالتها ومفرداتها والتّعابير الاصطلاحيّة والسّياقيّة التي تتألّف منها، وعلم تطوّر الألفاظ "Sémasiologie" من جهة أخرى.
11- يعدّ بعدا حضاريا ويظل حاملا للآثار الإنسانيّة والاجتماعيّة وحتى النّفسيّة مما له صلة بعمليات التفكير والإدراك.

5-2- مناهجه:

1- المنهج الموضوعي:

يقوم هذا المنهج على تصنيف المصطلحات وفقا لموضوعاتها أو مجالاتها سواء كانت بالمجالات الفرعيّة أو المجالات الرّئيسيّة، وبالتالي يعتمد على الخطوات التّصنيفيّة التالية:[1]

[1] مهني محند أورمضان: إشكالية ترجمة مصطلحات الطاقات المتجددة من الفرنسية إلى العربيّة من خلال دليل الطاقات المتجددة" الصادر عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في التّرجمة، جامعة الجزائر2،(غير منشور):2012/2011، ص24.

- اختيار المجال المعرفي ولغة العمل.
- وصل المفهوم بالمفاهيم المجاورة له.
- تعيين المجالات الفرعيّة.
- تصنيف المصطلحات تصنيفا موضوعيا بدل تصنيفها ألف بائيا أو مفهوما.
- وضع المصطلحات المصنّفة موضوعيا داخل بنيات متسلسلة.

2- المنهج اللّساني:

يتأسس المنهج اللّساني على مقدّمات نظريّة تسوغ اعتماده في البحث المصطلحي، وأهمها:

- اشتراك المصطلحات والوحدات المعجميّة للغة العامة في زمرة من الخصائص التكوينيّة والقيود النّسقية.
- انتماء المصطلحات إلى القدرة اللّغوية للمتكلّمين في اكتساب معارف خاصّة ويصبحون من أهل الاختصاص فيها.
- علم المصطلح مجال معرفي متعدد التّخصصّات، وعليه يجب أن يتم أثناء دراسة المصطلحات، اعتبار المظاهر اللّسانية والسّيميائيّة للوحدات المصطلحيّة.

3- المنهج النّصي:

تتشكّل منطلقات هذا المنهج في النّقاط التالية:

- إنّ الوصف الكافي تمثيليا وتفسيريا هو الذي يستطيع أن يقدّم مفاهيم تناسب المعطيات الموضوعيّة لعلاقة المصطلح بالمفهوم، ومن هذه الناحية يبدوا العمل بمفهوم السّياق النّصي (Contexte Textuel) أمرا ضروريا.[1]15

4- المنهج التاريخي:

ينطلق هذا المنهج من فكرة إن البنيتين الصّورية والدلاليّة للغات الخاصّة تتطوّر باستمرار ويمكنها أن تشكل موضوع تحليل تاريخي تطوّري Analyse Diachronique

[1] المرجع السابق، ص25.

لا تستقر المفاهيم على خصائص جوهريّة أو عرضيّة محددة لكنها تتغيّر، لا تستقرّ المفاهيم على خصائص جوهريّة أو عرضيّة محددّة لكنّها تتغيّر، فتضاف إلى خصائصها القديمة خصائص أخرى جديدة، أو تستبدل بعض الخصائص بأخرى، وإنّ الوعي بسمات التّغيير التي تلحق المفهوم في استعماله، تجعل الباحث حسب المنهج التاريخي قادرا على تتبع حركته وتمكن من أنظمة المفاهيم.

5- المنهج الفلسفي:

ظهر هذا المنهج في المدرسة الألمانيّة- النّمساويّة التي يعود إليها الفضل في وضع مبادئ هذا المنهج،وتكمن أهدافه في:

- النظر في تكوين المفاهيم وخصائصها وعلاقاتها.
- تعيين الأشكال المعيارية المقبولة للمصطلحات البسيطة والمركّبة، والسّعي إلى خلق عنصر التوازي بين عدد الوحدات المصطلحيّة والوحدات المفهوميّة في اللّغات العلميّة.

6- مبادئ علم المصطلح:

من أهم الأسس التي يرتكز عليها علم المصطلح هي:[1]

- تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا، بعرض إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها.
- حصر البحث في المفردات التي تعبّر عن المفاهيم المنشودة.
- بحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم و تحديد علاقاتها القائمة و محاولة إيجاد مصطلحات دالّة مميّزة لها.
- محاولة الوصول إلى المصطلحات الدّالّة الموحّدة في إطار الإتّفاق عليها.
- العمل على تنمية اللّغات الوطنيّة الكبرى في دول إفريقيا و آسيا لتصبح وافية بمتطلّبات الاتصال العلمي و التّقني.

[1] محمود فهمي حجازي، المرجع السابق، ص ص24-27.

- تصنيف المصطلحات في مجالات محدّدة، ممّا يسمح بتتابع مصطلحات المجال الواحد على أساس فكري، فالدّراسات اللّغويّة الحديثة تؤكّد على مبدأ دلالة الكلمة في إطار مجالها اللّغوي.

و من بين الأسس التي وضعها الاختصاصيون في علم المصطلح تتمثّل فيما يلي:

- إثبات معنى أصل المصطلح في اليونانيّة و اللّاتينيّة قبل وضع المقابل العربي.
- المحاولة قدر الإمكان إرفاق كلّ معنى بمصطلح واحد في حقل واحد.
- محاولة اختيار أقرب المفردات معنى من المصطلح الأجنبي.
- تفضيل الكلمات الشّائعة الصّحيحة و الكلمات العربيّة الفصيحة المعرّبة.
- تجنّب الألفاظ العامّيّة إلّا للضّرورة مع وجوب الإشارة إليها بين قوسين.
- الأخذ بعين الاعتبار المصطلحات المعرّبة والمترجمة الّتي اتّفق على استعمالها المختصّون.
- أن يكون للمصطلح قابليّة للاشتقاق.
- في حال مصادفة ألفاظ مترادفة، ينبغي تحديد حقل دلالتها العلميّة و انتقاء اللّفظ العلمي المقابل.
- إخضاع الكلمة المعرّبة إلى قواعد اللّغة العامّة.[1]

و كلّ هذه التّوصيات الخاصّة بعلم المصطلح قد أدّت إلى نتائج إيجابيّة حيث عادت على اللّغة العربيّة بقواعد جمّة إضافة إلى تجديد التّراث الّذي كان متدهورا في العصر الحديث.

[1]- عبد الحليم سويدان: مبادئ يركّز عليها عند وضع المصطلح، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دار النشر و التّوزيع، دمشق:2000، المجلّد 75، ج3،ص590.

المبحث الثاني: أهمية المصطلح في اللغة العربية وآليات صياغته.

1- شروط توليد المصطلح في اللّغة العربية:

يفيد التّوليد عموما عمليتان أوّلهما: وضع مصطلح جديد لمفهوم معيّن في لغة أصل مبدعة، وثانيهما: نقل مفهوم المصطلح من لغة الأصل إلى لغة الهدف، وتعتمد العمليّتين نفس المعايير المتّبعة في وسائل الوضع والتّرجمة.[1]

إنّ توليد المصطلح يرجع إلى أسس وقواعد اتّفقت عليها المعاهد اللّسانية وأقرّتها معظم المجامع اللّغويّة تتخلّص فيما يلي:[2]

- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.
- مراعاة العلاقة بين المدلول اللّغوي والاصطلاحي للفظ.
- تفضيل مصطلحات التراث للتّعبير عن المفاهيم الحديثة.
- اعتماد المعايير المتفق عليها دوليا في اختار المصطلحات ووضعها وهي:

1- تصنيف المصطلحات حسب حقولها المعرفيّة وكذا تقسيم المفاهيم وتحديدها وترتيبها.
2- مشاركة والباحثين من غير اللّغويين عند وضع مصطلح.
3- الحرص على الاتصال بين واضعي المصطلحات ومستخدميها من خلال النّدوات والملتقيات.
4- تفادي الألفاظ العاميّة، وفي حالة استعمالها يشار إلى عاميتها.
5- إيثار المصطلحات العربيّة الفصيحة، مهما بلغت درجة تواترها على الألفاظ المعربة.
6- تعريب الألفاظ بالاقتباس اللّفظي عند نقلها بوسائل النّقل المعروفة ويراعي في ذلك:

[1] محمّد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1986، ص39
[2] علي القاسمي: مقدّمة في علم المصطلح، المرجع السابق، ص 107، 109.

ترجيح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها باللّغات الأجنبيّة، وإحداث بعض التغيير في نطق المصطلح المعرّب.

2-آليات صياغة المصطلح في العربية:

يعود الفضل في تطوّر اللّغة العربية إلى ما تتميّز به من مرونة فائقة تتجلى في أربع وسائل تيسر صياغة المصطلحات الدّقيقة التعبير والواضحة المعنى، حيث اعتمد عليها علماء القدامى في العلوم الفقهيّة واللّغوية وهي:

1- الاشتقاق:

يعد الاشتقاق في اللّغة العربيّة من أهم الوسائل التي تسهم في توليد الألفاظ والصّيغ، وهو عامل من عوامل زيادة الثروة اللّغويّة، وهي عملية استخراج لفظ من لفظ آخر أو صيغة من صيغة أخرى نتيجة لتصريف اللّفظة وتقلباتها المختلفة ويعرف الاشتقاق بأنّه: "توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع إلى أصل واحد ومادته يوحي بمعناها المشترك الأصل مثلما يوحي بمعناها الخاص"[1]؛ وهذا يعني أنّ الاشتقاق عمليّة توليديّة تقوم على نزع كلمة من كلمة أخرى بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللّفظ والمعنى.

ويقول الأستاذ محمود الحجازي "إنّ الاشتقاق هو وسيلة لتكوين لفظ عربي جديد من مادة عربيّة عرفتها المعاجم بوزن عربي عرفه النّحاة أو أثبتته النّصوص"[2]

أما السّيوطي يرى الاشتقاق بأنه " أخذ صبغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيأة كضارب من ضرب وحذر من حذر"[3]، ويفهم من هذا التعريف أنّ صحّة الاشتقاق مرتبطة ببعض الشروط أهمّها: أن يكون بيت اللّفظ المشتق والأصل الذي اشتق منه قدر مشترك من المعنى مما يجعل الفروع المولّدة متّصلة بالأصل والفرع مرتّبة ترتيبا واحد رغم ما يلحق به من زيادات.

[1] صبحي الصالح: دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، ط14، بيروت:2000، ص174.
[2] محمود حجازي: الأسس اللّغوة لعلم المصطلح، المرجع السابق، ص35.
[3] جلال الدّين السّيوطي: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان: 1998، ص275.

ولقد اعتنى علماء اللّغة العربية عبر العصور اعتناء كبيرا بالاشتقاق الذي ساعد على تكوين كلمات عربيّة دالة على مفاهيم عديدة.

ومن هنا يعد الاشتقاق وسيلة بالغة الأهمّية تساهم بشكل كبير في تطوير وإنماء اللّغة العربيّة وهو نوعان:

أ- الاشتقاق الصّغير:

وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى على أن يكون بينهما شيء من التناسب في اللّفظ والمعنى، وتتضمّن المشتقّات الحروف الأصليّة عددا وترتيبا مثل: سمع، سامع، ومسموع.

ب- الاشتقاق الكبير:

هو عبارة عن مجموعة صوامت مشتركة بين الكلمات ولكنّها تختلف في الترتيب، وهذا الاختلاف ينتج عن جذر جديد، ولكنّه يختلف في المعنى مع الجذر الأوّل[1]، أي إذا كان بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقّة تناسب في اللّفظ والمعنى دون ترتيب، فهذا النّوع يسمى الاشتقاق الكبير أو القلب مثل: جذب، جبذ.

بالإضافة إلى هذين النّوعين من الاشتقاق هناك نوع آخر يسمى بالاشتقاق الأكبر،وهو ما يتّفق فيه المشتق منه في بعض الحروف ويختلف باقيها مع اتّحادهما في المخرج مثل نعق ونهق لأنّ العين والهاء حرفان حلقيان، ويعد هذا النّوع أقل استعمالا في اللّغة العربيّة.

2- النّحت:

للنّحت أهمّية كبيرة في توليد بعض الألفاظ حيث ساهم بشكل كبير بإثراء الرّصيد اللّغوي العربي قديما وحديثا، ويعتبر اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر عن طريق الاختزال والاختصار، ويعد ابن فارس من أوائل رواد النّحت،ويعتقد أنّ العرب تنحت من كلمتين، كلمة واحدة وهو نوع من الاختصار، أي أن كلما زادت حروفه عن ثلاثة فهو منحوت،

[1] عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، (د.ط)، مصر:1908، ص9.

ويرى عبد الوافي أنّ النحت " هو أن تنزع كلمة من كلمتين فأكثر ومن جملة للدلالة على معنى مركب من معاني الأصوات التي انتزعها منها"؛ أي أنّ النحت انتزاع بعض الحروف الأصلية المكوّنة للكلمة أو الجملة للدّلالة على معنى مركب كما أنّه اتّخذ عدّة وجوه في اللّغة العربيّة، أهمّها:[1]

أ- نحت من علم مؤنث من مضاف ومضاف إليه "مركب إضافي" لنسب إلى هذا العلم أو للدّلالة على اتصال به بسبب ما مثل: عبشمي، منسوب على "عبد الشمس".

ب-نحت كلمة من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلّة للدّلالة على معنى مركّب في صورة ما من معنى هذين الأصلين أو هذه الأصول.

ت-نحت من جملة للدّلالة على التّحدّث بهذه الجملة مثل "بسمل" و"حمدل" و"حوقل" بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

أما من ناحية التّقسيم فينقسم النّحت في اللّغة إلى أقسام،وهي:[2]

- **النّحت الاسمي**: وهو أن تنحت من الكلمة اسما، مثل: "جلمود" من "جلد وجمد"
- **النّحت الفعلي**: وهو النّحت من الجملة فعلا، مثل: "دمعز" من "أدام الله عزّك" و" سمعل" من " السلام عليكم".
- **النّحت الوصفي**: وهو أن تنحت من كلمة واحدة تدلّ على صفة بمعناها أو بأشدّ منه، مثل: "ضبطر" للرّجل الشّديد من "ضبط وضبر"
- **النّحت النّسبي**: وهو أن تنتسب شيئا أو شخصا، مثل "عبدلي" منسوبة إلى "عبد اللّه"

3- المجاز:

يعدّ المجاز وسيلة من وسائل تنمية اللّغة، وتستعمل الألفاظ على الحقيقة، كما قد تستعمل على المجاز أي أن الكلام ينقسم إلى حقيقة ومجاز.

[1] علي عبد الوافي: فقه اللّغة، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر: ط3، 2004، ص144.
[2] رمضان عبد التّواب: فصول في فقه اللّغة العربية، مكتبة الخناجي للطّباعة والنّشر، القاهرة: ط6، 1999م/1420هـ، ص302.

يعرّف شحّادة خوري المجاز في كتابه "دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب" قائلا: " وهو التّوسع في المعنى اللّغوي لكلمة ما لتحميلها معنى جديدا، الطيارة أصلا تدلّ على الفرس الجديد ثمّ صارت تدلّ على آلة الطّيران"[1]؛ بمعنى استخدام مفردة من مفردات اللّغة للتعبير عن معنى جديد لم يكن ضمن دلالاتها في السابق، في حين يرى مصطفى الشهابي المجاز بأنّه: "لفظ ينقل المتكلم معناه الأصلي الموضوع له إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة"[2]، ويعرف كذلك هو: " استعمال كلمة في غير معناها الحقيق لعلاقة مع قرينة ملفوظة أو ملحوظة"[3]، نلاحظ أنّ هذين التعريفين متّفقان، فكلاهما يشير إلى أنّ المجاز هو استخدام اللّفظة الجديدة للدلالة على مفهوم جديد وفيهما إلحاح على ضرورة وجود علاقة بين المعنى الأصلي للكلمة ومعناها الجديد.

كما أنّ المجاز يمس المعاني الاصطلاحيّة في كل العلوم، فإنّه يساعدنا على نقل الكلمات من معناها الأصلي إلى معنى جديد مختلف عن المعنى الأوّل،كما أنّه يثري اللّغة بالألفاظ وهو أداة ناجعة في تنمية اللّغة وجعلها صالحة لاستيعاب العلوم الحديثة.

فقد أسهم المجاز حديثا في وضع العديد من مصطلحات العلوم والمخترعات/ مثل: السّيارة وأصلها القافلة، الطيار، الفرس الشديد وغيرها.

4- الترجمة:

التّرجمة كسلوك لغوي ونشاط حضاري يهدف إلى التواصل والتبادل الثقافي بين الشعوب وذلك بنقل المعرفة من أمّة إلى أخرى، فأصبحت قناة التّواص بين المجتمعات ذات اللّغات المختلفة تعود علينا بالنفع والخير، حيث نقلت الفكار والمعتقدات والابتكارات والمخترعات وجعلت بذلك العالم ينفتح بعضه على بعض فأسهمت بقسط كبير في الازدهار العلمي والحضاري.

[1] شحادة الخوري: دراسات في التّرجمة والمصطلح والتعريب، ط1، دار طلاس، دمشق: 1989، ص157.
[2] مصطفى الشّهابي: المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة، ط3، دار صادر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت: 1995، ص ص13، 14.
[3] يوسف أبو العدوس: مدخل إلى البلاغة العربيّة، ط1، دار المسيرة للنّشر والتوزيع، جامعة اليرموك:2007، ص ص 170، 171.

ونعني بالتّرجمة "نقل معنى المصطلح من اللّغة المصدر إلى المعنى المكافئ له في اللّغة الهدف، وتعتمد ترجمة المصطلحات على النّظرية الدلاليّة التي تهدف إلى نقل المعاني التي يمكن التعليل لها بالرّجوع إلى الدّلالات المباشرة للمفردات المعجميّة التي تتراصّ في منظومة أفقيّة وفق نظام نحوي محدّد لا يتخطّى حدود الجملة الواحدة فهي معيّنة إذن بالمكافئ المعجمي داخل سياق بنيوي صرف، بغض النّظر عن السّياق الثّقافي الموسّع"[1]

ولا شكّ أنّ ترجمة المصطلح هي إحدى الوسائل المهمّة في وضع ونقل المصطلح العربي وهي ليست مجرّد إيجاد معنى مقابل لمدلول اللّفظ الأجنبي، ومن ثمّة التّعبير عنه بكلمة أو أكثر، وإنّما هي وضع مصطلح علمي عربي، ذلك أنّ المفردات اللّغوية العامة تختلف عن المصطلحات العلميّة المتخصّصة وهذا ما يترتب عليه اختلاف التّرجمة العامة عن الاصطلاحيّة.

وللتّرجمة أهمّية كبيرة بحيث أنّها "وسيلة أساسية للتّعريف بالعلوم والتكنولوجيا، كما أنّها عنصر أساسي في عملية التوجيه والتعليم ولا يمكن الاستغناء عنها لأنّها أداة يمكننا بها مواكبة الحركة الفكرية والثقافيّة في العالم، وهي بدورها وسيلة لإغناء اللّغة وتطوّرها وعصرنتها"[2]، ولهذا تكون الترجمة السبيل الوحيد للاطّلاع على المعرفة والثّقافات الأخرى وذلك لمواكبة عصر التّطوّر والتّكنولوجيا واللّحاق بالرّكب الحضاري في جميع مجالات الحياة البشريّة.

5- التعريب:

التعريب أمر ضروري لابد منه في مجال التنميّة اللّغوية، إذ يعتبر من أسهل الوسائل وأسرعها في نقل المعرفة من لغة إلى أخرى.

لقد ورد في لسان العرب، التعريب: "هو مصدر عرّب بالتضعيف وعرب منطقه أي هذّبه من اللّحن، والإعراب الذي هو النّحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ و أعرب

[1] محمّد البطل: فصول في التّرجمة والتعريب، ط1، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، مصر: 2007، ص ص 9(، 96.
[2] عمار ساسي: صناعة المصطلح في اللّسان العربي "نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمة إلى صناعة"، ط1، عالم الكتب الحديثة للنّشر والتوزيع، الأردن: 2012، م/ص114.

كلامه إذ لم يلحن في الإعراب، ويقال عرّبت له الكلام تعريبا وأعربت له إعرابا إذا بيّنته له حتى لا يكون في حضرمته.... وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب عن مناهجها"[1]

ويعتبر التعريب هو محاولة نقل الكلمات أو المصطلحات العلميّة من لغة أجنبيّة إلى اللّغة العربية مع تحويرها نطقا لتلاءم النطق العربي فهو يتطلب نمواللّغة العربية بشكل متطوّر لتواكب ركب الحضارة، وبناء نهضة عربيّة جديدة، وتحقيق البعد الوطني والقومي والإنساني للثقافة العربية، وهذا يؤكّد أن حركة التعريب لا تنفي على الاطلاق أهمّية الدّراسة وتعلّم اللّغات الأجنبيّة في الوطن العربي، إنّه عمليّة متحرّكة تنمو عبر الممارسة التي تساعد على إيجاد المصطلحات العربية تدريجيا تستعين بمصطلحات أجنبيّة إذا اقتضى الأمر، ولكنّها ترمي في النّهاية إلى تحقيق التعريب الكامل عن طريق التنسيق المتواصل[2].

وقد حدّد شحّاذة الخوري ثلاثة مفاهيم حول التّعريب وبيّن دلالتها وهي (تعريب اللّفظ)، (تعريب النّص)و(تعريب المجال)، فكان يقصد بتعريب اللّفظ استخدام العرب ألفاظا أعجميّة على طريقتهم في اللّفظ والنّطق أي أنّهم عند وضع الكلمات المعرّبة يحافظون على الوزان العربيّة والإيقاع العربي قدر الإمكان حتى لا تتنافى هذه الألفاظ مع روح العربية ولا يستثقلها اللّسان العربي فهي دلالة تقنية مرجعها فقه اللّغة. أما تعريب النّص فهو نقل نصوص من إحدى اللّغات الأجنبيّة إلى اللّغة العربية، أي أنّ معنى التعريب ينصرف هنا إلى الترجمة، مثل: ترجمة العلوم والآداب والفنون وسائر أضاف المعرفة سواء أكانت الترجمة الكتابيّة أم الشّفويّة، فهنا تكون كلمة التعريب مرادفة لكلمة ترجمة التي هي نقل المعنى من لغة إلى لغة، حيث لا تقابل كلمة التعجيم التي يراد بها نقل الأثر من اللّغة العربية إلى أيّة لغة أجنبيّة.

وأما تعريب المجال فكان يقصد به من ورائه جعل اللّغة العربية لغة الانسان الأساسية والحياتية، أي أن تكون له لغة العلوم المختلفة[3]، وجاء الدّكتور علي القاسمي

[1] ابن منظور: لسان العرب، المرجع السابق، ص83، مادة ع.ر.ب.
[2] السّيوطي :المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح محمد جاد المولى، ج1، (د.ط)، دار الجيل، بيروت: (د.ت)، ص08.
[3] شحّاذة الخوري: المرجع السّابق، ص 158-159.

بمجموعة من الضوابط والقواعد التي يخضع لها تعريب المصطلح الأجنبي، وضعتها المجامع العربية وتضمنتها ندوة التّوحيد، وسنخلص أهمّها فيما يلي:[1]

1- ترجيح ما سهل نطقه في وضع الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللّغات الأجنبية، ويقصد هنا اختيار الكلمة السّهلة نطقا، فمثلا للكلمة الانجليزيّة Fibrin نطقين باللّغة العربية (فِبْرين) و(فايْبرين)، فنختار في هذه الحالة النطق الأوّل لأنّه الأيسر.
2- تغيير شكل المصطلح ليوافق الصّيغة العربية، ويمكن أن يشمل هذا التغيير الصّوت أو الصّيغة أو كليهما. وقد اتى علي القاسمي بمثالين، فكلن الأوّل كلمة (فيلوسوفيا) اليونانيّة، التي عرّبت بلفظ (فلسفة) على وزن (فعللة)، أما الثاني فهو كلمة (بتريكس) اليونانية التي تحوّلت إلى (بطريق).
3- خضوع المصطلح عند تعريبه إلى قواعد عربية يجوز فيه الاشتقاق والنّحت ليوافق الصّيغة العربية، فمثلا اقترضت اللّغة العربية كلمة (Corsaro)، وتمّ تعريبها إلى (قرصان) وجمعها (قراصنة) ومنها اشتق مصدر (قرصنة).
4- تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللّغات الأجنبية، ويتم ذلك بالاعتماد على أصلها الفصيح، ونقصد من هذه العملية العودة إلى تراث الكلمة، وقد ضرب الباحث مثالا بكلمة (Alcohol) التي أصلها عربي (الغول)، وهو مادة كيميائية.
5- ضبط شكل المصطلحات هموما، والمعرب منها خصوصا حرصا صحّة نطقها وسرعة أدائها.

وفي الخير يمكن القول بأنّ التعريب وليد الحاجة وضرورة اتصال الأمة العربية بالأمم الأخرى وحاجتها إلى ألفاظ لا وجود لها في اللّغة العربية، كما أنّ التعريب هو الطريق للحفاظ على ذاتها الثقافية وحضارتها العربية.

[1] ينظر: علي القاسمي، المرجع السابق، ص421.

2-أهمّية المصطلح:

يعتبر المصطلح عماد المعرفة، إذ لا يمكن لأي علم من العلوم أن يقوم دون مصطلحات ويشكل الأساس الذي يرتكز عليه، فإذا كان أساس العلم قويا ومتينا استمر بقاؤه وزاد عطاؤه أما إذا كان ضعيفا تعذر تحقيق غايته.

والمصطلحات هي مفاتيح العلوم على حدّ تعبير الخوارزمي، فليس بوسع أيّ باحث أن يتناول علما معنيا دون الإلمام بمصطلحاته والعناية بها من خلال دراستها وشرحها وفهمها.

ويرى عبد الكريم خليفة بأن المصطلحات العلمية هي "الرّافد الأساسي للمعاجم والنّهوض باللّغة على وجه العموم، وهي تشمل ألفاظ الحضارة الحديثة في شتى فروعها: في المعرفة النّظرية وفي التّطبيقات العلميّة، ولا يراعي في الاصطلاح إلا الأفضل ممّا اشتدّ إليه مسيس الحاجة ولو كانت الكلمة أعجمية الأصل.[1]

ويعد حركة وضع المصطلح من اللّحظات الرّكيزية في الحضارة العربية الإسلامية، وكان ذلك بمثابة ابتكار جهاز مفاهيمي اصطلاحي شكّل جسرا بين العرب وعلوم الأوائل، إذ يستدعي كلّ علم جهازا مصطلحيا يفصح به عن مضمونه.

وقد اهتم العرب القدماء بالمصطلح منذ مئات السّنين فأولوا مكانة في بحوثهم لاقتناعهم بأهمّيته وضرورته في الدّراسات العلميّة، أما في المجتمع المعاصر فازدادت أهمّية المصطلح وتعاظم دوره حتى أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة".

3- وظائف المصطلح:

إن" العمل الاصطلاحي من النّاحية الوظيفيّة يصطلح بجملة من الوظائف التي تمنحه بعدا شموليا وهذه الوظائف هي: الوظيفة المعرفية والوظيفة التّواصليّة والاقتصاديّة.

[1] عبد الكريم خليفة: اللّغة العربية والتعريب في العصر الحديث، (د.ط)، دار الفرقان، عمّان: 1986، ص ص 236، 237.

فتظهر الوظيفة المعرفية من خلال قيمة المصطلح ودوره في حفظ العلم والمعارف، فالمصطلح "تراكم مقولي يكتنز وحدة نظريات العلم وأطروحاته"[1]

أضف إلى ذلك أنّ حفاظ العلم على وجوده مرهون بما يملكه من جهاز اصطلاحي يحتويه فكريا ويمنحه صفة المشروعيّة، أمّا الوظيفة التّواصليّة فتتلخّص في كون الجهاز الاصطلاحي يوفر مادة غنيّة هي بمثابة الجسر الواصل بين الباحث ومجال بحثه، فكما أن لكل مجتمع لغته بل شفرته التي تمكن أفراده من تحقيق التكيّف الاجتماعي، حيث أنّ لكل علم مصطلحاته الخاصة به والتي لا يمكن فهمه إلا من خلالها.

فالمصطلح "نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النّص فيما تتشابك خيوط الظلام وبدونه يغدو الفكر كرجل أعمى في حجرة مظلمة يبحث عن قطعة سوداء لا وجود لها"[2]

كمل تتجلى الوظيفة الاقتصاديّة للمصطلح فيما يمنحه هذا الأخير من طاقة استيعابية وقوّة تخزين لكم كبير من المعارف، بحيث يمكن التعبير عن عدّة مفاهيم بلغة اصطلاحيّة تسهم في منحها الدّقة والاختصار والاقتصاد.

وإذا كانت الوظيفة الاقتصاديّة تعمل على إضفاء الدّقة على المعارف وتوفر الجهد على الباحث في علم ما فإنّه في المقابل يعمل المصطلح على توسيع دائرته ليأخذ بعدا حضاريا، ذلك أنّ اللّغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، فهي ملتقى الثقافات الإنسانية وهي الجسر الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض، ولعل آلية الاقتراض خير دليل على دور هذه الوظيفة التي يقوم بها المصطلح.

[1] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الحديث، المرجع السابق، ص42.
[2] المرجع نفسه، ص47.

المبحث الثالث: مشكلات المصطلح العربي وضرورة توحيد المصطلحات في البحث العلمي.

1-مشكلات المصطلح العربي:

هناك العديد من المشكلات التي أصيب بها المصطلح العربي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-1- التّعدد:

تعتبر مشكلة تعدد المصطلحات في اللّغة العربيّة ظاهرة معقّدة، وهي من اكبر المشكلات التي تؤدي إلى اللّبس والاضطراب والفوضى الاصطلاحية، فهو "ظاهرة غير صحية ظهرت بمحاولة هدم مصطلحات حديثة مستقرة، لم تكن ثمة ضرورة لإعادة النظر في هذه المصطلحات الأساسية التي كانت استقرت عند أكثر الباحثين.

وإن أوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللّساني هو عنوان هذا العلم، أي اللّسانيات فقد بلغت المصطلحات المعربة والمترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرين مصطلحا منها: "علم اللّغة، وعلم اللّسانيات واللّغويات، وعلم اللّغة العام، والألسنية واللّسانيات، والدّراسات اللّغوية وغيرها"[1]

ومثل هذه المترادفات تعد نقمة في مجال المصطلحات العلمية والتّقنية، لأنّها تؤدي إلى اختلاف الاستعمال الذي يؤثر بشكل خاص على المصطلحات اللّسانية، ولا يمكننا أن نفصل إحدى هذه الترجمات على غيرها من دون اتفاق المجامع اللّغوية على هذا الأمر، واعتمادها على مبدأ توحيد المصطلح بالاستناد على أسس علمية واضحة، يتفق عليها الجميع، لأنّ التعدد الاصطلاحي يعود إلى غياب التنسيق بين المجامع اللّغوية والمؤسسات الوطنيّة التي تعنى بالتّرجمة والمصطلحات.

[1] عبد السلام المسدي: قاموس اللّسانيات، المصدر السابق، ص72.

1-2- تعدد اتجاهات وضع المصطلح:

لقد ظهرت العديد من المجامع اللّغوية في بعض أقطار الوطن العربي،وهذا ما يعني أنّ كل مجمع يقوم بوضع المصطلح وله منهج يتبعه في ذلك، فمنهم من يرى ضرورة اللّجوء إلى التراث، وهناك من يهاجم إحياء الألفاظ القديمة، ومنهم من يحذر في ذلك ونتج عن هذا المر تعدد المصطلح.

1-3- البطء في وضع المصطلح:

من المشكلات التي شاركت معاناة المصطلح العربي البطء في وضع المصطلحات العربية المناسبة للمصطلحات الأجنبية، وعدم التّغطية الشاملة للمصطلحات الأجنبية، وبالتالي عدم مسايرة الغرب ومواكبتهم في تدفق مصطلحاتهم, يقول الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري: "إنّ تحرّك اللّغة العربية في هذا الميدان كشأنه في ميادين ثقافية وعلمية أخرى، اتّسم بالبطء الذي لا يتيح مواكبة الرّكب، ولم يوفق اللّغويون العرب في تلاقي حدوث تراكم في المصطلحات التي يتعيّن نقلها من اللّغات الأخرى، ولم ترق الجهود الفردية المتفرّقة إلى مستوى التّحدي"[1]

فوضع المصطلح العربي مقابل المصطلحات الأجنبية يحتاج إلى جهد مضاعف وموحّد للتّغلب على هذه المشكلة، وينبغي على المجامع العربية أن تتضافر للتّخلّص من التّبعية المصطلحيّة،والسّعي نحو استقرار المصطلح العربي في الساحة العلميّة.

ومعلوم أنّ ترجمة المصطلحات العلمية أو تعريب الثقافة العلمية هو تعريب المتخصص العربي، وأنّ تقوية الطاقة التعبيرية للغة مرهون بالزّيادة في القدرة التعبيرية لمتكلمي اللّغة ومستعمليها، وأي نقص يعتري ترجمة المصطلحات يؤدي بالضّرورة إلى غياب الإنسان العربي على الحضور ففي مجالات الثقافة والعلوم والفنون والاكتشافات والإبداع[2]، وقد أثبتت الدّراسات أنّه كلما كان صفاء في قناة التّواصل كلما كان المردود أكثر في الفهم، والعكس صحيح. ومن هنا فالعمل على تطويع اللّغة من خلال إثراء منظومتها

[1] عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة اعربية، ط1، منشورات عويدات، بيروت:1985، ص391.
[2] محمد ديداوي، المرجع السابق، ص290.

المعجميّة، يجعلها لغة تعبيرية تامة هو عمل على تطويع قدرة المثقف العربي اللّغويّة لتمكينه من توظيف لغته القوميّة لا في الممارسة اليومية فحسب، بل في تناوله للموضوعات العلميّة الدّقيقة.[1]

1-4- الازدواجية اللّغويّة:

تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه المصطلحات العلميّة عامة واللّسانيّة خاصّة، ويظهر هذا عند المثقّفين العرب الذين درسوا بلغات أجنبيّة، فعندما يترجمون إلى اللّغة العربية يتّخذون اللّغة التي يعلمونها منطلقا في ترجمة المصطلحات.

فالدّارس باللّغة الفرنسية مثلا: يستعمل مصطلح " الفونيتيك" لترجمة مصطلح "Phonétique" بخلاف الدّارس باللّغة الانجليزيّة الذي يستعمل مصطلح "الفوناتيك" "Phonètic" رغم أنّ هناك ما يقابله باللّغة العربية وهو "علم الأصوات"، فإن اختلاف مصادر التكوين العلمي اللّساني يؤثّر سلبا على توحيد المصطلح، لأنّ لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح مرّتين، مرّة من اللّغة الفرنسية ومرّة من اللّغة الانجليزية يفضي إلى مصطلحين عربيين لمفهوم واحد، ومنه إلى ازدواجيّة في المصطلح، مثل: Nitrogène بالانجليزية تعني "Azote" بالفرنسية تنتج عنها عبارة "أزوت ونتروجين"[2]

ومن هنا نستنتج أنّ الازدواجية من الظواهر اللّغوية التي تعد مشكلة كبيرة في الدّرس العلمي بشكل عام، واللّساني بشكل خاص والتي يجب معالجتها لأنّها تضعف اللّغة العليا وتدخل في بنيتها ما ليس منها.

2- ضرورة توحيد المصطلحات في البحث العلمي:

1- مفهوم التّوحيد:

يقصد بتوحيد المصطلح اتفاق أو تواضع على استعمال مصطلح بعينه دون غيره للدّلالة على مفهوم معيّن في مجال علمي محدّد داخل لغة واحدة. فيعبر في هذه الحال عن

[1] محمد ديداوي، نفس المرجع السابق، ص290.
[2] ينظر: علي القاسمي، المرجع السابق، ص ص 197-198.

مفهوم علمي واحد بمصطلحات متعدّدة بتعدّد اللّغات المستعمل فيها، ويعدّ هذا الوضع طبيعيا لا يثار معه موضوع توليد المصطلح[1].

ولكن الإشكال المطروح هو تعدّد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد في مجال علمي واحد داخل لغة واحدة، ففي كل لغة تشهد ترجمة المصطلح الأجنبي مشكلة تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد.

2- دواعي توحيد المصطلح العربي:

تعدّد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد أدى إلى مشكلة في الفهم وعدم استيعاب المعرفة العلميّة وحسن تمثلها، وعوضا عن تحقيق هدف تعريب العلوم بغاية تقريبها إلى القارئ العربي وإعداد المحيط اللّغوي العام للإسهام في التفاعل معها باللّغة العربية، وبهذا يصبح التعريب يلازمه تعدد المصطلحات التي تؤدي إلى سوء الفهم.

ومن المعلوم أيضا أنّ المصطلحات تنتمي إلى لغة قطاعيّة خاصّة، بها يتواصل العلماء المتخصّصون في ما بينهم، وما يضمن لهم سلامة التواصل العلمي اشتراكهم في استعمال مصطلحات بعينها للدّلالة على مفاهيم بعينها.

ولا يتوقف خطر عدم توحيد المصطلح العربي عند هذا الحد، بل يتعدّاه إلى ما هو أبعد، فمن أخطار تشتت المصطلح العربي وعدم توحيده، وعدم استخدام مصطلح واحد لكل مفهوم على مستوى أقطار الوطن العربي، أنّ الخدمات اللّغوية في المنظّمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العرب والعربيّة في المحافل الدّولية كما ينبغي، لأنّها تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة موحّدة لهذه المجموعة الكبير من الدّول، وهكذا يجب أن تكون، ولذا فالمصطلحات المحلّية أو المترادفة أو المختلفة أحيانا لا تساعد في تلك المجالات المشار إليها، بل قد تلحق الضرر بنا وبمصالحنا وبحضورنا الدّولي.

[1] إعداد شبكة تعريب العلوم الصّحية، المرجع السابق، ص ص 140-143.

الفصل الثاني: المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي

المبحث الأوّل: الكتابة اللّسانية والنشاط اللّساني العربي أصل الكتابة اللّسانية العربية

1- النشاط اللّساني العربي الحديث
2-1 اللّسانيات التمهيدية
2-2 اللسانيات التراثية

المبحث الثاني: إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات

1- إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح في مجال اللسانيات
2- جهوده اللغوية والعلمية
2-1 مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية
3- إسهامات عبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات
3-1 جهود البحث اللّساني عند المسدي

المبحث الأول: الكتابة اللّسانية والنشاط اللّساني العربي

إن المتتبع لتاريخ الدراسات اللغوية منذ نشأتها سيلاحظ أن كل دراسة وفي كل عصر كان لها هدف معين، فالدراسات القديمة كانت في معظمها لغرض ديني، فهي وجدت منذ الهنود للمحافظة على لغة دينهم وعلى كتابهم المقدّس –خاصة المعجمية منها- لأنهم لا يسمحون بالأخطاء في لغتهم،وكذلك هند الإغريق وغيرهم من الشعوب، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الدراسات العربية القديمة، حيث كان الهدف الأساسي منها هي الأخرى المحافظة على القرآن الكريم بالدرجة الأولى وفهمه ثم المحافظة على لغته.[1]

والدراسات الغربية الحديثة هي الأخرى لها غاية محددة، حيث جاء في محاضرات دي سوسير De Saussure أن الهدف من اللّسانيات هو معرفة الألسنة من حيث هي ظاهرة بشرية عامة، واكتشاف القوانين الضّمنية التي تحكم الظاهرة اللّغوية، وضبط سماتها الصّوتية والتركيبية والدلالية للوصول إلى قوانين كلية للغة وشرح خصائص العملية الكلامية، وتفسير العوائق العضوية والنفسية والاجتماعية المعرقلة لأدائها وبناء نظرية لسانية لها صفة العموم، إذ يمكن على أساسها دراسة جميع اللغات الأم في كل منها ما أمكنها ذلك[2]، ومازال البحث متواصلا لتحقيق هذه الغاية.

ولما كانت كل الدراسات لها غاية محددة وتتخذ موضوعا معيّنا فإنّه من شأن كل الدراسات اللغوية العربية الحديثة أن تكون لها هي الأخرى غاية وموضوع محدد.

لكن ليس من السهل تحديد هدف وغاية الدراسات اللغوية العربية الحديثة لأن هذه الأخيرة أثارت الكثير من التساؤلات، وخضعت للكثير من الدراسات التي أدّت في النهاية إلى ترتيبها وتصنيفها في اتجاهات مختلفة. وهذه التصنيفات يمكن القول عنها أنها تتشابه لأنها نتيجة لمقولات قدّمتها الدراسات العربية نفسها، وهذه المقولات حكمت الدرس اللساني

[1]- ينظر أحمد نختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، ط8، 2003، الفصل الثاني من الباب الأول، الباب2.
[2]- ينظر فيرديناند دي سوسير: محاضرات في اللسانيات العامة، دار النشر Talantiukit، دط، ص11.

العربي الحديث، وهي مرتبطة بسعي اللسانيات العربية إلى تسويغ مشروعية وجودها في الثقافة العربية وذلك من خلال:[1]

1- القول بعدم كفاية النموذج التقليدي.
2- القول بضرورة تبني المنهج الوصفي في الدراسة اللّسانية.
3- القول بحاجة اللّغة إلى إعادة الوصف من خلال النظرية اللّسانية الغربية الحديثة.

وقد نتجت عن هذه المقولات مواقف فكرية متباينة في تصوّرها لطبيعة العمل اللساني العربي وهدفه،وهي:

1- موقف الثورة على كل المواريث.
2- موقف الجمود عند التراث.
3- موقف حاول التوقيف وتوصيل الماضي بالحاضر.

وانطلاقا من هذه المواقف صنف الباحثون الكتابات السابقة العربية الحديثة، حيث أن الموقف الثائر على المواريث يقدم الدراسات اللّسانية الغربية الحديثة كبديل، ويقدم تعاريف بمناهجها ومؤلّفاتها، ويطلق على هذا النوع من المؤلفات : "الكتابات التمهيدية"[2]

1-أصل الكتابة العربية ومنشؤها:

إنّ الكتابة العربية التي نستعملها اليوم تفرّعت عن الكتابة الأبجدية أو الألفبائية التي اخترعها الفينيقيون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد،وكانت الأمم المتحضرة قبل ذلك تستعمل الكتابة التصويرية " أي مجموعة من الصّور تصور بالتقريب المعاني المراد تبليغها. (مثل الهيروغليفية المصرية القديمة) إلا أنّ هذه الكتابة تكلف جهدا ومشقة كبيرة لكثرة رموزها وشدّة تعقيدها، وهي لا تقيد أيضا بجميع ما يحتاج الإنسان إلى التعبير عنه لأن المعاني لا حصر لها.

[1]- عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، ط1، 1984، ص15.
[2]- زكي نجيب محفوظ، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، ط9. القاهرة: 1993، ص254.

فاخترعت كتابة أحضر وأنجع إذا اعتمدت على تصوير عناصر الألفاظ التي هي الحروف. وبما أن عدد الحروف في كل لغة محصور، فإن الإنسان يستطيع باستعماله لسبعة وعشرين رمزا خطيا أو ما يفوق ذلك بقليل أن يركب منها أي كلمة شاء، ومن ثم يؤلف أية جملة يفيد لغير عرضه المطلوب.

وبفضل هذا الاختراع يرجع إلى الفينيقيين، ثم استعاره منهم الشعوب الأخرى التي كانت متّصلة بهم كالسّاميين الآخرين (مثل الآراميين والعرب القحطانيين منهم إلى البرابة والفرس والهنود واليونان (ومنهم إلى كل بلدان العالم) ووصل عرب الشمال عن طريق الآراميين (من أهل الأنبار من النبط كما أثبتته الدراسات الحديثة).[1]

وأما سبب إبقاء الخط كما كان وزيادة الشكل خارج مدارج الكلام المكتوب فهو راجع إلى تحرج العلماء الشديد من تحويل القرآن إلى صورة مغايرة، ولذلك ما كان من الممكن أن ينجز آنذاك إلا هذا النوع من الإصلاح، لأنّ اهتمامهم كان موجّها فقط نحو توضيح النّص القرآني.[2]

2-مشاكلها:

للكتابات السامية والكتابة العربية عيوب ونقائص مشهورة، منها:

أ- أكبر عيب يؤخذ على الكتابة السامية والكتابة العربية بالخصوص هو الإشكال واللّبس وعدم الوضوح وهذا راجع إلى كثرة الاختزال والإفراط في الاقتصاد ناتج عن:

- قلة الرموز المتمايزة تمايزا كافيا لئلا يقع اللّبس عند الكتابة السريعة التهاون في إدراج النقط وبالتالي كثرة الرموز التي تتفق صورها ولذلك لجأ القدماء بينهما إلى الأعجام فمن الرموز المتفقة الصور التي لا تتمايز بالاعجام 15

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج1، الجزائر، 2007، ص ص 146-147.

[2]- المصدر السابق، ص149.

رمزا من 28 كثيرا جدا قد يتطلّب انتباها أكثر من الكاتب وعامل الطباعة مثال: ب/ت/ث/ج/ح/خ... إلخ.

- الاكتفاء بكتابة حروف الجوامد والذوائب (حروف المد): أي عدم وجود في صلب الكلام المكتوب وبين حرف وآخر علامات خاصة لعناصر صوتية هامة جدا كالحركات والسكون وتضعيف الحرف والهمزة والتنوين. وهذا قد يبرره نظام اللغات السامية وبنيتها وهيكلها وأهم ما تمتاز به هو ثبوت المادة الأصلية وبقاؤها في الغالب على حالة واحدة عند انتقالها من صيغة إلى أخرى في تصريفها، ومن المعروف أن الصيغ تحصل أكثر بتحول الحركات وكيفية ترتيبها (كتب- كتب- كتب- كاتب- كتاب...إلخ)[1]

ب-صعوبة استعمالها وتكاليفها: إن الذي اخترعوه صار سببا لإزالة الميزة الاقتصادية التي امتازت بها الخطوط السامية التي كانت مجرّدة من هذه العلامات التي هي علامة تضعيف الحرف والهمزة وعلامات الحركات والسكنات وعلامة التنوين، ومجموع كل هذا يسمى شكلا، (وهذا من اختراع الخليل بن أحمد الفراهيدي).

ثانيا: النشاط اللّساني العربي الحديث:

1- الكتابة اللسانية التمهيدية:

- **السمات المنهجية للكتابة التمهيدية عند مصطفى غلفان:**

على الرغم من الإسهام الإيجابي للسانيات التمهيدية في تقدم البحث اللّساني الغربي في بعض مناحيه، إلا أنا لم تسلم في نظر الباحث من بعض الهفوات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الارتباط في تحديد مجال البحث اللساني: ويرجع هذا الارتباط والغموض إلى طبيعة "المصادر التي تعتمدها بعض الكتابات التمهيدية، وهي مصادر عامة بعيدة نسبيا عن

[1]- المصدر السابق، ص149.

اللّسانيات بمعناها العلمي الدقيق"[1]، كما يفسر هذا الارتباط بعدم تحديد موضوع علم اللغة تحديدا دقيقا، فالمتتبع لموضوعات الكتابة اللسانية التمهيدية، وتحليلها يلاحظ أنها حصرت مجالات علم اللغة في نطاقه الواسع، أي دراسة اللغة في إطارها العام تاريخيا واجتماعيا ونفسيا، ولم تهتم بالمبادئ اللسانية العامة إلا في حالات نادرة.

غياب تقنيات التحليل اللّساني: يشكل الجانب التقني أحد الجوانب الأساسية التي تتوسل بها اللسانيات في فرض منهجية علمية التحليل غير أنّ الأمر في الكتابة اللسانية التمهيدية ليس على هذه الشاكلة " إن من النادر وجود كتابة تعرض التقنية المتبعة في التحليل اللّساني، أي كل ما يتوسل بواسطة المحلل اللّساني في وصف الظواهر اللغوية من أدوات تقنية وطرق إجرائية في التحليل المباشر للغة، رغم أن جل الكتابات التمهيدية العربية هي منحى وصفي بالأساس، فإنها لم تعمل على تقديم المنهجية المتبعة في هذا الاتجاه من الدرس اللساني"[2]

إن الكتابة اللّسانية التمهيدية تهتم بموضوعات علم اللغة بإسهاب لكنها لا "تعرض للكيفية التي يتم بها تناول هذه الموضوعات لسانيا، سواء في إطار المنهج الوصفي أم التاريخي أم التقابلي."[3] وهذا ما يضع القارئ أمام تساؤلات عديدة تربكه، فتعامل الكتابة اللسانية التمهيدية مع تقنيات التحليل اللساني ظل عموما منحصرا في تقديم معلومات تعود لبداية هذا القرن في صيغ يغلب عليها الطابع الأدبي.

أما النفاذ إلى عمق المناهج اللّسانية باعتبارها أجهزة مفاهيمية لها أدواتها الواصفة التي تضبط عملية التحليل الوصفي للغة معيّنة، فذلك ما لم تتمكن الكتابة اللّسانية التمهيدية من القيام بشكل كاف"[4]، وإن كانت بعض الكتابات الصادرة منذ الثمانينات قد تجاوزت هذا النقص.

تحدث مصطفى غلفان عن لسانيات التراث الإشكالية التي يندرج فيها هذا الصنف من الكتاب اللسانية العربية الحديثة، أي ما اصطلح على تسميته في الفكر العربي الحديث

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج1، الجزائر، 2007، ص 274.
[2]- المصدر السابق، ص ص 275-276.
[3]- المصدر السابق، ص275-276.
[4]- المصدر نفسه، ص276.

"إشكالية الأصالة المعاصرة"، ليتناول بعد ذلك أهم المنطلقات والاتجاهات في هذا التوجه ليصل إلى تقويم الوضع الإبستيمولوجي للقراءة.

إن أوّل ملاحظة يمكن تلخيصها في نظر الباحث "أن المنهجية المعروفة بالقراءة أو إعادة القراءة، لا تجيب بالتحديد عن جملة الأسئلة منها: ماذا تقرأ؟ وكيف تقرأ؟ في ضوء ما تقرأ؟ إنّها أسئلة تجعل الكتابة اللّسانية القرائية لا تستند إلى أساس نظري أومنهجي محدد في غياب منهجية واضحة المعالم"[1]

القراءة بين الطرح الذاتي والطرح المنهجي: تتسم لسانيات التراث غالبا باعتمادها على تأويل النصوص واستنطاقها، منطلقا مع عزلها عن سياقاتها، فهي قراءة "لا تنظر إلى المقروء كما هو في شموليته وكلّيته التاريخية. إنّها لا تهتم بالتراث إلا في إطار ما تستمدّه من وراء عملها ممارسة نوع من الانتخاب والانتقاء وتنزع النصوص من سياقاتها التاريخي، ثمّ إعادة زرعها في سياق جديد وإسقاطها على الماضي (إلى الوراء) وعلى المستقبل (إلى الأمام) وعن التأويلات الحرفية أو الباطنية والمبالغات المعنوية"[2]

بدء القراءة ونظرية العلم: تكشف المتابعة الدقيقة للقراءة التي يقسمها لسانيو التراث عن "فهم عام لمضامين النظرية اللّسانية، وإدراك غير واضح لها بسبب تناولهم إياها تداولا حدسيا وتلقائيا، متناسين في حالات عديدة مصادرها الفكرية والأسس النّظرية والمنهجية التي تقوم عليها إن ما تعتبرها القراءة اللّسانية مفاهيم بسيطة، مثل مفهوم العامل/ مفهوم الحالة، ومفهوم البنية العميقة والبنية السّطحية، ومفهوم التحويل وغيرها من مفاهيم التوليدية هي في العمق غير ذلك.

إن المفاهيم اللّسانية الحديثة ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجية على جانب كبير من التعقيد النّظري باعتبارها جزء شبكة من الإشكالات المتداخلة"[3]

[1]- المصدر نفسه، ص ص 276، 277.
[2]- المصدر نفسه، ص277.
[3]- المصدر نفسه، ص278.

إنّ القراءة في لسانيات التراث تهدف إلى البرهنة على صحّة البحوث اللغوية العربية من خلال مقارنتها بالبحوث اللّسانية،وهي مقارنة تقوم على التصويب الكلي للبحوث اللغوية والبحوث اللّسانية في الوقت نفسه.

القراءة والعمل اللّساني: اتخذت الدراسات اللغوية منحى جديد بمجيء دي سوسير الذي استطاع أن يضبط بدقة موضوع اللّسانيات ويخلصه من القضايا الخارجية عن اللغة ذاتها، غير أن النظر إلى "الدراسات اللغوية التي تندرج في إطار لسانيات التراث لا تهتم بالموضوع (...)، أنّها لا تتناول اللغة العربية باعتبارها بنية مكوّنة من مستويات مختلفة. إن غاية الكتابة اللّسانية الرائية هي التوفيق بين التّصورات اللغوية القديمة ومضامين الدرس اللّساني الحديث. إنها تتعالى عن موضوعها الأصلي لينصب اهتمامها حول التراث اللغوي فهي لا تصف ولا تفسر الظواهر اللغوية العربية. إن قراءة الفكر اللّغوي العربي القديم أو إعادة قراءته في ضوء اللّسانيات يوحي بأن موضوع اللّسانيات الأساس هو تأويل التراث، وليس دراسة اللغة في حدّ ذاتها ولذاتها.

إن النظر في مبادئ التراث أمر مشروع لأنها تهدف إلى تطوير الفكر اللغوي العربي القديم وهذا النظر يعتمد على قواعد البحث اللساني السليم بعيدا عن التأويل والدوغماتية.

حدود لسانيات التراث: الهدف منها الكشف عن بعض القضايا النظرية والمنهجية العامية التي تثيرها لسانيات التراث والكشف عن النتائج المترتبة على ذلك فالقراءة في هذا النمط من اللّسانيات تطرح إشكالات كثير منها جملة من القضايا الفكرية تبقى أهمها إشكالية "هوية التراث اللّغوي، وعلاقته بالنظريات اللّسانية وتنوّعها، "فإذا تناولنا مثلا المستوى النحوي لهذا التراث اللغوي، فإننا نعرف أنه يشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة، إنّه نسق فكري وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معيّنة،وقام على أسس فكرية معينة باعتباره جزءا من بنية ثقافية عامة –هي الثقافة العربية_ بمختلف مكوّناتها الحضرية غير أن تعدد القراءات يفقد التراث اللغوي العربي خصوصيته

الحضارية وذلك عندما نجعله قابلا لأن يصاغ حاضرا ومستقبلا في أي نظرية لسانية جديدة فإنّ النحو العربي يكون قادرا على احتوائها"

حول مقولة تجانس التراث: إن التحدث عن النحو بهذا الإطلاق لا يعني اعتبار مدوّنة متجانسة وإذا اعتبرناه كذلك فهذا يسمح لنا.

المبحث الثاني: إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات.

أولا: إسهامات اللّساني الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح في مجال اللّسانيات:

أوّلا- **حياته:**

ولد عبد الرحمان الحاج صالح بمدينة وهران في يوم 8 يوليو سنة 1927هـ، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر في مسقط رأسه وهران، وتعلّم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[1]

التحق وهو ابن خمس عشرة سنة بحزب الشعب الجزائري، وف سنة 1947 بعد حملة واسعة حملتها الشرطة الفرنسية على المناضلين والوطنيين رحل إلى مصر، والتحق طالبا بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية، وهناك كان على موعد مع القدر، إذ لفت انتباهه عبقري وهو "الخليل بن أحمد الفراهيدي" فعكف على دراسة آرائه ردحا من الزمن، وبقي علم الخليل عالقا بفكره،ولا يزال،ورحل إلى الغرب فتعلّم بجامعاتها من علومها ولغاتها ونال شهاداتها.

ولا يزال فكره متعلقا بالخليل بن أحمد، فعكف على الرياضيات دراسة وتحصيلا، وكل ذلك ليتهيأ له دراسة علم الخليل بن أحمد، فكان له ذلك.

[1]- عبد الرحمان الحاج صالح "فؤاد بوعلي: شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب،www.almoltaqa.com(2009/02/26).

ولما استقلّت الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تأطيرا وتطويرا، وأسندت إليه عمادة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، فنهض بها خير نهوض، وشارك في كل السنوات التي كانت تقام لتطوير الجامعة الجزائرية.[1]

وصف المدوّنة:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على كتاب (بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية) لصاحبه الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، حيث عمدنا إلى البحث عن المصطلحات اللّسانية الواردة فيه، لاسيما المصطلحات اللّسانية التي وردت في الدرس اللّساني المعاصر.

وهو كتاب يتألف من جزئين، ونحن قد ركّزنا على الجزء الثاني من هذا الكتاب، والذي نشر سنة 2007م بالجزائر حيث يعود سبب اعتمادنا على هذا الجزء إلى احتوائه على المصطلحات اللّسانية الواردة في الدرس اللّساني المعاصر، والذي يمثل الموضوع الأساسي في بحثنا هذا.

ويشمل الكتاب على ثلاثة فصول، التي تتفرع بدورها إلى مباحث على النحو التالي:

الفصل الأوّل: يتناول النظرة الخليلية الحديثة، الذي يتضمن خمسة مباحث هي:((أقام أخوك وطرقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الوضع والمثال، النحو العربي والبنيوية: اختلافهما النظري والمنهجي: مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي "تعال نحيي علم الخليل" أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبوبه، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللّغة العربية.)

الفصل الثاني: في بعض قضايا اللغة العربية، والذي تضمّن بدوره سبعة مباحث وهي: (تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح اللغة العربية الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر، أنواع الحديثة ومنهج وضعها، اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة

[1]- التواتي بن التواتي: المدارس النحوية، دار الوعي، دط، 2008م، ص140.

العربية، حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري في ذخيرة محوسبة واحدة كمشروع قومي، المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية)

الفصل الثالث: في قضايا الصّوتيات العربية والفونولوجية، وهذا الفصل تضمّن أيضا خمسة مباحث هي: (الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة، أصول تصحيح القراءة عند مؤلّفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع، ملحق في تاريخ مصطلح التواتر، الفونولوجية في سلسلة: مدخل إلى علم اللّسان الحديث- الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللّسانية الحديثة، تأثير النظريات العلمية المتبادلة بين الشرق والغرب: إيجابياته وسلبياته.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على هذه الفصول الثلاثة، وهذا لارتباط محتواها محتواها بكل ما ه علاقة بالدرس اللّساني المعاصر وبجملة من المصطلحات اللّسانية. وما ساعدنا على فهم واستنباط مفاهيم المصطلحات اللّسانية، هو أسلوب صاحبه الذي جاء مسترسلا سهل الفهم بعيدا عن الأساليب التقليدية المتكلّفة.

ثانيا: جهوده اللغوية والعلمية:

أ- جهوده اللغوية:

جهود عبد الرحمان الحاج صالح كثيرة، ونبرة أكلها في ميادين شتى، منها:

1- في الأصول[1]:

لقد بذل الأستاذ جهدا من أجل الحفاظ على اللّغة العربية وإثرائها،وجعلها وافية بمستجدّات العلم الحديث قادرة على الدوام على أداء رسالتها أدق الداء، فكان يصرّ على المعرفة بالنّماذج القديمة التي تكتسب المتن اللّغوي الصّحيح، لا العربية التي يغلب عليها السّجع، وانتقاء الألفاظ، فلا يلزم امتلاك معرفة مستفيضة بالتّفصيلات المعقّدة للنحو

[1] صالح بلعيد: مقاربات منهجية، دار هومة دط، 2004م، ص148.

العربي، لأنه لا ينظر إلى النحو على أنه الإعراب، والتفيهق[1]، بل الأساس هو التمسك بآليات الإعراب الذي يجلي المعاني، وبهذا غرس الاتجاه العقلي بعد تنقيح النقل، وظل قواما على عمله الأكاديمي في أعماله التي ربط فيها بين الدراسات العربية القديمة والحديثة مع الدراسات الغربية.

وفي هذه النقطة يركز الأستاذ على الأصالة اللّغوية لا كمقابل للحداثة، بل كمقابل للتقليد مهما كان المقلد،ومهما كان زمانه ومكانه وعلى هذا فلابد من النظر إلى الممعن في كل ما يصدر من الغير من النظريات، وتمحيصها تمحيصا عميقا، والالتفات إلى كل ما وجّه لهذه النظريات من الانتقادات الموضوعية في نفس البلدان التي ظهرت فيها، وفي غيرها. وقد حاول الأستاذ أن يبين أن التراث العلمي اللغوي الأصيل مما أبدعه الأوّلون ثري بالأفكار الأصيلة، والمناهج النافعة والتحليلات العميقة، وهي لا تقل قيمة عما جاءت به الدراسات الحديثة، وذلك مثل المفاهيم العربية في الصوتيات، فقد تبيّن ه بالاختبار وبالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، أن أغلبها صحيح على الرغم من أن منظورها غير منظور البنيوية الحديثة، بل تفوت قيمة غيرها. وإن عدم فهمنا لتراثنا العلمي الأصيل سببه جهلنا بأغراض العلماء الفطاحل مما قالوه، وأثبتوه،وعدم إلمامنا بكل ما وصل إلينا لنتقبّله بارتياح ولكل ما نقراه من الأخبار المشوهة، وفوق كل هذا إسقاطنا التّصور الغربي الخاص بمذهب واحد كالبنيوية الحديثة مثلا على تحليل العربية، والنبذ بالتالي لكل ما لا يتناسب مع هذا التصور. والأستاذ لا ينبذ أبدا ما يأتينا من الغرب –ولا من القديم- وإن كان منظوره غير منظورهم، لكن لا يعتبر ذلك من الحقائق العلمية إلا إذا قام الدليل على صحّتها.

وفي هذه النقطة دائما يؤكّد أصالة الفكر العربي، ويعني أصالة النحو العربي بالطبع ليربط بين التيارين اللّذين يتباريان في هذه المسألة، التيار المتحجر الذي بقي منغلقا على ثقافة القرون الخمسة الهجرية الأولى، والتيار الذي لا يرى بديلا عن الثقافة الغربية، وضرورة تطبيق آلياتها على اللغة العربية كي تستفيق من غفوتها.

[1] يراجع: عبد الرحمان الحاج صالح: اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية الجزائر، ديسمبر، 2005م، ع4، ص27.

وأمام هذا الخلاف يحاول الأستاذ وضع نقاط تلاق للتخفيف من هذا الخلاف معتمدا على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث،ومما هو مجمع على صلاحيته، ويسلط الضوء على اللغة في نشوى المفاهيم وتأثيرها.

2- في اللّسانيات:

إن هذا العلم الجليل والنحوي الأصيل واللّساني الفذّ واتته الظروف ليظهر كعلم من أعلام علم اللّسان لا على مستوى وطنه بل على مستوى العالم، فهو من الباحثين المحدثين والمجددين في مجال اللّسانيات الحديثة، وما يمكن ان تستفيده العربية الفصحى من النظريات السائدة اليوم في مجال البحث اللّساني،وما ينفرد به اللّسان العربي.[1]

ففي هذه النقطة لا يهدم مسلمات سابقة، بل بينها على وعي جديد،وعي لما يكتبه باعتبار الإيمان الواعي أفضل من الإيمان التقليدي.

ولقد قام الباحث في مجال اللّسانيات بالتحليل،والنقد لأهم مفاهيمه ومناهجه ونشأته وأطواره،ثمّ تعرّض إلى عصر الدراسات المقارنة والتاريخية، ثمّ مدخل إلى علم اللسان الحديث.

وهكذا جلل في الظواهر اللسانية مستخلصا ما يلي:

- اللسان قبل كل شيء أداة تبليغ.
- اللّسان ظاهرة اجتماعية.
- لكل لسان خصائص من حيث المادة والصورة.
- اللسان في حدّ ذاته نظام من الأدلة.
- للسان منطقة خاصة به.
- اللسان وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال.

[1] عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، ط1، 2008م، ص240.

- للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع، وغير مستوى الاستعمال.[1]

3- في الرصيد الوظيفي المغاربي:

أنجزه باشتراك مع تونس والمغرب وموريتانيا،ويتناول اهم ما يستعمله الطفل المغاربي من الألفاظ بين أطفال بلاد المغرب العربي بهدف توحيد لغتهم وتفادي الحشو الذي يثقل ذاكرة الطفل بما يحتاج إليه من الألفاظ ويستهدف هذا العمل الجماعي إلى توحيد اللغة في نواتها الأساسية وإعطاء فكرة عن بناء معجم مدرسي موحد، كذلك الحد من فوضى استخدام الترادف واحترام التدرج في استعمال الألفاظ،وتوظيف ظاهرة الاقتصاد في الخطاب وإصلاح لغة الاتصال.[2]

4- في الرصيد اللغوي العربي:

وهو مشروع جماعي يعمل على ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة أو الجارية على قياس كلام العرب التي تحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها في هذه المرحلة من التعليم[3]، ومن مزاياه:

- توحيد لغة الطفل العربي والشباب العربي عامة، مع المحافظة على خصائص كل قوم المعيشية والثقافية.
- استجابة لما تقتضيه نواميس التربية السليمة وحضارة العصر الحديث، لأنه يشمل على أكثر مما يحتاج إليه التلميذ في طور من أطواره، ولا يتجاوز الحد الأقصى الذي يكون ما بعده سببا في ضجر التلميذ وعيافه للغة نفيها,

5- في التعليمات:

[1] يراجع: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان،موفم النشر، دط، الجزائر: 2007، ص47.
[2] المرجع نفسه، ص ص 119-120.
[3] مقاربات منهاجية، ص151,

لقد كتب الأستاذ عدّة مقالات في هذا المجال، وفيها ينتقد منهجية تلقين الدروس،ويقدّم البدائل النوعية التي ترقى بالدّرس لأن يكون محبوبا ومفهوما، فنراه يكتب في الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، وفي الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية[1]، وفي علم تدريس اللغات والبحث العلمي وفي منهجية الدرس اللغوي، وف حركة التعريب في النظام التعليمي في الجزائر.

6- في الكتابة في الموسوعات والمجلات:

لقد كتب الأستاذ في الموسوعة الإسلامية حول مصطلح lugha،الطبعة الجديدة لندن سنة 1984م، وكذلك كتابته عن مصطلح (معارف) في نفس الموسوعة،والتي تتحدث عن التعليم في الجزائر،كما كتب في الموسوعة التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المسماة: (موسوعة أعلام العرب والمسلمين) إلى جانب عضويته في مجلسها العلمي، كما كتب كثيرا من المقالات في مجلات: مجمع اللغة العربية بكل من مصر والأردن ومجلات أروبية كثيرة، أضف إلى ذلك مجلة الثقافة والأصالة واللّسانيات والمبرز للمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، ومجلة اللغة العربية للمجلس الأعلى للغة العربية، ومجلة المجمع الجزائري للغة العربية التي يديرها.[2]

مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية:

تستمد النظرية الخليلية الحديثة مبادئها من نظرية النّحاة العرب الوائل، كما لها رؤية لسانية حديثة مستمدّة من اللّسانيات الغربية، فهي قراءة جديدة للتراث النّحوي العربي، وتعمل على ترسيخ الفكر النحوي الأصيل.

اعتمد العلماء العرب القدامى، وزعيمهم في ذلك الخليل بن احمد الفراهيدي على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة، فلخّصها لنا الأستاذ فيما يلي:

1- مفهوم اللغة وضع واستعمال:

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، ص ص 150- 152.

يرى عبد الرحمان الحاج صالح أنّ اللغة وضع واستعمال "أي نظام من الأدلة المتواضع عليها واستخدام لهذا النظام، وليست نظاما فقط ينظر فيه الباحث دون أن يفكر في كيفية استخدام المتكلّم له كوسيلة تبليغ أوّلا وكوسيلة اندماج في واقع الحياة ثانيا."[1]

أ- اللغة:

يقول الحاج صالح في هذا المعنى ان اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثمّ بنية جزئية، وحسب ابن جني "حدّ اللغة هي أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم" في حين يعتبر العلماء قديما أن عماد اللغة هو الصوت.

لاحظ عبد الرحمان الحاج صالح بأن اللغويين يتّفقون على ؟ان اللغة وضع واستعمال.

مثال:

لفظ + معنى ┐ في بنى عامة
دال + مدلول ┘ جزئية

ب- الوضع:

هو ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها ويرى السكاسي بأن الوضع هو عبارة عن تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني، يقصد الاسم/ المسمى إذا أطلق الاسم يفهم منه المسمى.

ت- الاستعمال:

هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب ، ويعتبر الوضع قياس بمعنى مثال يحتذي به أما الاستعمال يسمح لأنفسنا أن نخرج عن هذا القياس.

يؤكد عبد الرحمن الحاج صالح على ضرورة التفريق بين الوضع والاستعمال.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ص90.

2- مفهوم الاستقامة:

يقول سيبويه في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة": فمنه مستقيم حسن،ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقص أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غدا، وسآتيك أمس, وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.[1]

يعتبر الأستاذ هذا النص أنّه أول يميّز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ ويعني بها المستقيم الحسن والقبيح، والسلامة الخاصة بالمعنى المستقيم المحال، بعد ذلك يميز بين السلامة التي يقتضيها القياس، ويقصد به النظام العام الذي يحكم اللغة، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيق للناطقين وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم.

استنادا على مفهوم السلامة وعلاقتها باللفظ والمعنى من ناحية، والقياس والاستعمال من ناحية أخرى، يميّز الأستاذ بين هذه الأقسام بشكل أوضح:[2]

مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال

مستقيم قبيح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال

مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى.

ومن هذا المنطلق حدد الأستاذ ما جاء من تمييز مطلق بين اللفظ والمعنى، وبذلك فإن اللّفظ إذا حدد أو فسر باللجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي، أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى، فهو تحليل لفظي نحوي.

[1] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح وشرح عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ/ 1988م، ص ص25-26.

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات قي اللّسانيات العربية، ص218.

واعتبر هذا الأستاذ هذا التخليط بين هذين الاعتبارين خطأ وتقصير وقد بنى على ذلك المحاة ان اللفظ هو الأول لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولا ثمّ يفهم منه المعنى، ويترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله، وهو الأصل.

3- مفهوم الانفراد وحدّ اللفظة:

اكتشف الأستاذ أن منطلق النحاة الأوائل في تحليل اللغة هو الاسم المظهر باعتباره النواة او الأصل الذي تتفرّع منه أشياء أخرى وهو أقل ما بنطق به مما ينفصل ويبتدأ (ينفرد)

فقد سمى النحاة الأوّلون هذه النواة بالاسم المفرد وسمّاها ابن يعيش[1] والرضي باسم اللفظة[2]

فالنظرية الخليلية الحديثة منطلقها واقع الحدث الكلامي أي من الخطاب نفسه، معتمدين في ذلك معيار الانفصال والابتداء، أي ما يكون قطعة منفردة في السلسلة الكلامية المفيدة لا يسبقها ولا يأتي بعدها شيء من الزوائد، ويمكن الوقوف عليها، كقولك: زيد أوهذا أو كتاب في الإجابة عن: ما هذا؟ وماذا أخذت؟

وقد سمى النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا ويسارا "التمكن" ولاحظوا أن لهذا التمكن درجات هي كالآتي:

- المتمكن المكن، ويتمثّل في اسم الجنس المنصرف كرجل وفرس وشجرة.
- المتمكن غير الأمكن، ويتمثل في الممنوع من الصرف.
- غير المتمكن ولا أمكن،وهو المبني,

وفي اللّسان العربي يوجد ثلاث أصناف تتحد وفقت لتطبيق معيار الانفصال والابتداء،وهي:

- وحدات يبتدئ بها فتنفصل عمّا قبلها ولا يوقف عليها مثل (إلى)[1]

[1] يراجع: تعريف اللفظة عند ابن يعيش: سرح المفصل للزّمخشري، أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش الموصلي، تق إيمي بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2001، ج1،ص70.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات قي اللّسانيات العربية، ص218

- وحدات لا يبتدئ بها ويوقف عليها، أي أنها تنفصل عما بعدها مثل: الضمير المتّصل بالاسم أو الفعل.
- وحدات يبتدئ بها فتنفصل عمّا قبلها ويوقف عليها فهي منفصلة عمّا بعدها مثل عبارة (سعيد) في جواب سؤال: من دخل؟

ويحدد الأستاذ اللفظة الاسمية تحديدي إجرائيا برسم توضيحي، يبين فيه الأصل وما يتفرّع عنه من تفريعات لكل واحد منها موضعها.

7- مفهوم الباب والمثال:

لا ينطق مفهوم الباب على مستوى الكلمة فقط إنما ينطبق عل كل مستويات اللغة، ففي مستوى الكلمة يبين الحاج صالح أن سيبويه أطلق مفهوم الباب على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل (ض.ر.ب) وكذلك على أبنية الكلمة (أوزانها) لأنه لاحظ انّها بنية ثلاثية مثل باب فَعَلَ- فَعُلَ- فَعِلَ وغيرهما.

فالباب سب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هو مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة[2]،وكونها مجموعة لا يعني أنها مجرد جنس بالمعنى الأرسطي، إنما مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي، إذ أن أفراد الباب لا تجمعها صفة فقط إنّما تجمعها الصيغة أو المجرى.

أما المثال، فهو عبارة عن مجموعات مرتبة من الحروف الأصلية والزائدة بحركاتها وسكناتها في موضعه وهو البناء أو وزن الكلمة، فعن طريق المثال يتحصل لدينا العناصر الأصلية وهي "الفاء، العين، واللام"

فعل مثال مفعل معبد

فئة اسم مكان مثل متجر، معبد، ملعب.

[1] ينظر صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، الجزائر، 2002م، ص110.
[2] عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات قي اللّسانيات العربية، 220

ومفهوم الباب عند عبد الرحمن الحاج صالح تأتى لنا من خلال عمليتين اثنتينن وهما:

1- عملية تجريبية تؤدي إلى ظهور صنف تسلط علي أم الأخرى فهي عملية ترتيبية تؤدي إلى ظهور ما يسمى المثال.

8- مفهوم الأصل والفرع:

الأصل هو ما يبنى علية ولم يبنى على غيره، وهو النواة و العنصر الثابت الذي لا يتغيّر،والذي يستقل بنفسه حيث لديه العلامة العدمية.∅

مثال:

دخل ∅ دخلت فرع

إذا كان مذكر فهو الأصل

إذا كان نؤنث فهو الفرع

الكتاب الأحمر --- فرع لكن لا يمكن الاستغناء عنه.

أما الفرع فهو الذي يبنى على غيره،وله علامة نميّزه من خلالها عن الأصل. مثل دخلـت

لفظة

الكتاب الأحمر الذي اشتراه لي أبي الأسبوع الماضي

الأصل الفرع

هذه الجملة كلّها اعتبرها الحاج صالح لفظة حيث الأصل فيها هي الكتاب والباقي كلّه عبارة عن فروع.

وأطلق عليه لفظة لأنه أقل من يمكن أن ننطق به في واضع الخطاب

العامل:

هو العنصر اللغوي الذي يؤثر في بقية العناصر سواء لفظا أو معنى، سمي عامل لأنه يعمل في بقية العناصر.

الموضع والعلامة العدمية:

الموضع هو الحيز أو المكان الذي يحتله عنصر لغوي داخل الحد أو المثال، والذي ينطبق على كل مستويات اللغة.

مثال:

عامل الابتداء

عمرٌ مسافرٌ

مبتدأ يؤثر خبر

المبتدأ يؤثر في الخبر ويجعله مرفرع

عمر من الذي يؤثر فيه لا يوجد إذن علامة عدمية هي غير موجودة معنا.

كان عمر مسافر

عامل ظاهر

والعنصر الظاهر يؤثر لفظا ومعنى.

مستويات التحليل التي تعتمدها النظرية الخليلة:

يتم تحليل الكلام إلى مستويات وهي:

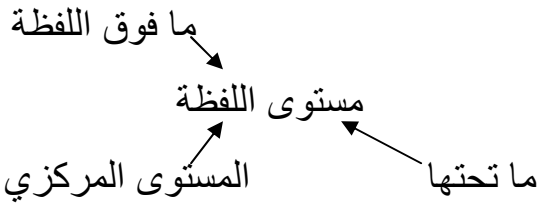

قسّم الحاج صالح مستويات التحليل اللّساني إلى مستوى اللفظة كالتالي:

مستوى 05	أبنية الكلام (التركيب الكلامي) الرجل طويل القامة/ الرجل الذي قام أبوه
مستوى 04	اللفظة: الأسماء والأفعال مع العلامات التي تدخل كل منها (ب) الرجل/ (مع) الرجل
مستوى03	الكلام: اسم وفعل أو حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.
مستوى02	العناصر الدالة مواد أصلية، ترك العلامة مثال: أكلت أكل∅..إلخ
مستوى01	الحروف وعددها في العربية 28 حرفا جامدا وستّة أصوات (حركات وحروف مدّ الواو الياء والألف)
مستوى 0	الصّفات المميزة المخارج، الصّفات، الجهر، والهمس

اللّفظة إذن هي اتّحاد الكلم

اسم مع اسم

اسم مع فعل

اسم مع حرف

فعل مع حرف

فحسب النظرية لو جزءت أو قسّمت فقدت قيمتها التبليغية.

واللفظة نوعان: اسمية وفعلية ولكن منها حدود، فالاسمية حد واحد،وللفعلية ثلاث حدود الماضي المضارع الأمر.

اللفظة الاسمية:

	≠	كتاب	≠			
	ال	كتاب	≠			
	≠	كتاب	ضمة	ن	مفيد	≠
		كتاب	ضمة	زيد	مفيد	≠
بـ	ال	كتاب	الكسرة	-	المفيد	≠
بـ	-	كتاب	كسرة	زيد	المفيد	≠
→ 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2	← 3	

زيادة قبل الأصل زيادة بعد الأصل

ثانيا: إسهامات عبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات

1-حياة عبد السلام المسدي:

ولد عبد السلام المسدي يوم 26 جانفي 1945 بصفاقس (الجمهورية التونسية)، كان أكاديميا ودبلوماسيا ووزير التعليم العالي في تونس، وهو من أهم الباحثين في مجال اللّسانيات واللغة.

يعد واحدا من النقاد الذين ترسخت أسماؤهم في حركة النقد الأدبي ليس في تونس فقط بل في العالم العربي، فعلى مدار مسيرته الطويلة قدّم عطاء وافرا أسهم في ثراء الحركة النقدية العربية، وهو بالإضافة إلى هذا له إسهامات في العمل السياسي والدبلوماسي والأكاديمي، حيث يعمل أستاذ اللّسانيات في الجامعة التونسية، كما تولى عدّة مناصب سياسية، حيث زاول تعليمه في المدرسة القرآنية ثم المدرسة العربية الفرنسية فالمدرسة الزيتونية ثمّ ترشيح المعلّمين.

حصل من دار المعلّمين العليا على الإجازة في اللّغة العربية ومن كلّية الآداب على مناظرة التبريز.

يضطلع منذ عام 1972 بالتدريس في الجامعة التونسية وناقش في 1979 أوّل دكتوراه دولة تسندها كلية الآداب.

عضو مجلس مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.

باحث منتسب في المعهد القومي لعلوم التربية.

عضو اللّجنة التأسيسية لاتحاد اللّسانيين العرب.

عضو جمعية المعجمية العربية.

عضو الهيئة المديرة لاتحاد الكتاب التونسيين.

مؤلّفاته:

- الأسلوبية والأسلوب (1977)
- التفكير اللّساني في الحضارة العربية (1981)
- قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون (1981)
- النقد والحداثة (1983)
- قاموس اللّسانيات (عربي، فرنسي، فرنسي عربي) مع مقدّمة في علم المصطلح (1984)
- الشرط في القرآن على نهج اللّسانيات الوصفية (1985)
- اللّسانيات من خلال النصوص (1986)
- اللّسانيات وأسسها المعرفية (1986)
- مراجع اللّسانيات (1989)
- مراجع النقد الحديث (1989)
- قضية البنيوية: دراسة ونماذج (1991)
- ما وراء اللغة (1994)
- النظرية اللّسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص (1977)
- في آليات النقد الأدبي (1994)
- المصطلح النقدي (1994)
- أبو القاسم الشابي في ميزان النقد الحديث (1996)
- فتنة الكلمات (1998)
- العولمة والعولمة المضادة (1999)
- اتقوا التاريخ أيها العرب (1999)
- الأدب العجيب (2000)
- العرب والسّياسة (2001)
- بين النص وصاحبه (2002)
- العرب والسياسة (2001)

- بين النص وصاحبه (2002)
- رواية تنتظر من يكتبها (2002)
- العربية والإعراب (2003)
- السياسة وسلطة اللّغة (2007)
- تونس وجراح الذاكرة (2011)
- العرب والانتحار اللغوي (2011)
- الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق (2014)
- البوح اللطيف (2015)

وصف المدوّنة:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على كتاب " اللسانيات وأسسها المعرفية" لصاحبه عبد السلام المسدي، حيث ركزنا على البحث عن أسس اللّسانيات المعرفية التي اعتمد عليها في كتابه هذا.

ويتألف هذا الكتاب من ثمانية فصول، ونحن قد ركّزنا على فصلين الفصل الأول والسابع من هذا الكتاب، والذي نشر سنة 1986 بتونس،حث يعود سبب اعتمادنا على هاذين الفصلين من الكتاب إلى احتوائه على العقبات التي يواجهها البحث اللساني العربي,

الفصل الأوّل: في إشكال العلم.

المبحث الأول: عقبات البحث اللّساني العربي.

أصبح التكوين اللّساني عنصرا قارا في برامج الجامعات المتقدّمة، من خلال تزويد طلبتها بحظ وفير من الدراسات اللسانية في مختلف التخصصات المتمثلة في آداب لغة من اللغات أو في فرع آخر من فروع العلوم الإنسانية، ولقد أسست الكليات إجازة خاصة باللّسانيات يقتحمها الطالب، هذا ما ألحقت بصيغتها هذا علم اللسان بمرتبة العلم الكلّي والمعرفة الشاملة.

إن العلوم الدقيقة جاءت نتيجة الثورة اللّسانية التي يدرسها الطلبة في الجامعات، ومن العقبات أن المرء يلاحظ باستغراب وحيرة تخلف ركب الفكر العربي في حيلة علوم اللّسان، هذا ما دفع به إلى وضع النظريات اللّسانية في الميدان وابتكار المناهج الإختبارية فيها رغم ذلك فإن هناك تقصير في حق هذه النظريات، وهذا يعود إلى أن جوهر القضية يكمن في أن درجة وعينا بخطر علوم اللّسان مازالت في خطاها الأولى، وتتمثل عوائق البحث اللّساني العربي، فيما يلي:

أول عائق أمام نهضة الاتساع اللّساني في الوطن العربي هو علوم اللغة عند العرب، ويكاد بجزم النّاظر بأن العرب بين قديمهم وحديثهم قد أتوا كليا على لغتهم جمعا وتمحيصا ثم دراسة، وتنظيما حتى عدّت علومهم في اللغة مضرب الاكتمال.

ويتمثّل العائق الثاني في أن كثيرا من رجال البحث ورواد الفكر وركائز الجامعات قد ظلّ تصوّرهم للسانيات محصورا كلّيا أو جزئيا بحقل الصوتيات وعلم الأصوات في مختلف فروعه: التشريحية منها والتعاملية والوظائفية.

ومن أخطر ما أعاق ازدهار الوعي اللّساني في أواسطنا العلمية معركة الوصفية والمعيارية في المعرفة اللّغوية، بل على وجه التحديد ما لابسها من خلط منهجي وتحريف مبدئي تولّدت عنهما مجموعة من المشاكل الزائفة.

والسبب الثالث الذي أعاق النّهضة اللّسانية في أواسطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية اطّراد الظن بأنّ اللّسانيات إنّما تستمد طرافتها وربما شرعيّتها من عكوفها على دراسة اللّهجات.

أما السبب الرابع، يتمثّل في لغة البحث اللّساني العربي، فكثير من البحاثة العرب يكتبون بلغة أجنبية، وتكاد هذه الظاهرة أن تكون عامة.

وآخر ما يحضرنا من عوائق نهضتنا اللّسانية ولعلّه من أقوى الأسباب إقترانا بموضوع كتابنا – ازدهار الدراسات القطاعية وضمور الأبحاث النظرية: فاللّسانيات هو علم يتأسس على جذع كلي يتفرع أفنانا بحسب المشارب وحقول الاهتمام.

الفصل السابع: في حقول العلم.

المبحث الأول: اللّسانيات وتعليم اللغات.

تناول فيه أهمية الدراسات اللغوية الحديثة، فهي لم تتبلور إلا منذ أن دخلت المستخلصات النظرية حيّز الاستثمار في تطبيقات استقرائية، وهذه المرحلة تجددت فيها مناهج تدريس القواعد اللغوية عامة، فاللّسانيات المعاصرة قامت أساس على مبدأ الشّمول المعرفي ودكّ حواجز الاختصاصات كنمط تفكيري مفروض عنوة، فإنّها قد اقتحمت حوزة الاكتساب: ما اتصل منه باللّغة ذاتها وما ارتبط بالمعرفة والإدراك جملة، والذي فتح له السبيل الواسع لولوج جدلية التحصيل بكامل الشرعية العلمية ثلاثة أشياء:

أوّلها: ازدهار اللسانيات التطبيقية ولاسيما في حقل تعليم اللّغات.

ثانيا: بروز علم النّفس اللّغوي وهو فن ظهر ضمن أفنان اللّسانيات العامة.

أما العامل الثالث: يكمن في تمكين اللّسانيات من حق التّطرق إلى موضوع اكتساب اللغة فيتمثل في بروز علم التحكيم الآلي (أو السيبرنتية).

هذا إذن ما سمح للّسانيات بولوج حقل اكتساب اللغة، وهو ما كرّس النّظرية الأصولية (الابستمولوجية) لقضايا اللّسانيات منذ سمح التطور العلمي المعاصر ببسط الرّكائز المعرفية في علوم اللّغة.

2-جهود البحث اللّساني عند المسدي:

من الواضح أن تتحدد رؤية المسدّي وقراءته لعلم اللّسانيات في دائرة أبحاث لسانية خاصة، وناتي هنا على ذكرها:

تمثّل البحث اللّساني عند الأستاذ المسدّي في شقّين أساسيين اثنين هما:

1- الشّق النظري:

وقد خصّه المسدي بأبحاث علمية تمثّلت في الاطلاع على منجزات الفكر اللّساني الغربي ومعطياته المعرفية والمنهجية، ويلحظ عليه أيضا في الجانب مقارنته المعرفية بين مكتسبات التراث العربي وبواعث اللّسانيات الغربية، وهذا ما رأيناه في المحاور التي تناولناها سابقا، كما كان له اهتمام بالغ بمقدّرات المصطلح وعلومه ورأى فيه العجلة الأساسية لدراسة علوم اللغة وتتبع مناهجها والاطلاع على إجراءاته الخاصة ونجد اعماله التالية: "اللّسانيات وأسسها المعرفية" "مباحث تأسيسية في اللّسانيات التفكير اللساني في الحضارة العربية"[1] المجال الذي جسّد مواطن البحث النظري وفق ما أسلفناه. وها هو المسدي يقول:"إنّ علم اللّسان ما انفك يحقق المكتسبات تلو المكتسبات في مختلف ميادينه النوعية منها والشمولية ولا يزال رواده يقدّمون إلى أخلائهم المختصّين في العلوم الإنسانية والاجتماعية غزير الثمار في حقول البحث الميداني والاختبار التطبيقي"[2]

2- الشّق التطبيقي:

نرى ان للمسدي محلولات لسانية جسّد من خلالها توجهه المنهجي والمعرفي في حقل اللّسانيات وخاصة تعلّقه ببعض المناهج الغربية كالبنيوية فقد ألف كتابا بعنوان قضية البنيوية العربية". يقول المسدي في مقدّمة كتابه معلّقا عن هذا العمل : "وقد عالجنا الموضوع من منطلق جملة من الخبرات الفكرية المتداخلة التي كانت قضية البنيوية فيها بمثابة عماد الدوران في مفترق من المسالك، وقد كان حافزانا الخفي هو التساؤل في كلّ حين عن وجهه الهوية المعرفية في الفكر البنيوي من خلال العلاقات الممكنة بينه وبين سائر حقول المعرفة إلى جانب التساؤل عما طرأ على هذا الفكر من انسلاخات مختلفة سواء بمفعول التّحوّل الذاتي أو بمفعول الانتقال من بيئة ثقافية أجنبية إلى بيئة الثقافة العربية"[3]

[1] عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسة في اللّسانيات،دار الكتاب الجديد المتّحدة، ط1، 2010، ص10.
[2] عبد السلام المسدي: قضية البنوية دراسة ونماذج، وزارة الثقافة، تونس، ط1، 1991م، ص22.
[3] عبد القادرعبد الجليل: اللّسانيات الحديثة، ص107.

خاتمة

خاتمة

لقد اتّسم موضوعنا بمعالجة أهم قضيّة من القضايا اللّسانية المطروحة في الدّرس اللغوي العربي الحديث، وهي قصية المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح، وعبد السلام المسدي، وكان من بين النتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه الدراسة أنّ علم المصطلح أظهر العلوم اللّسانية وأكثرها أهمية باعتباره القاسم المشترك بين العلوم كلّها، حيث لقي العمل المصطلحي مكانته في شتى الميادين والمجالات، فكان مسايرا لمختلف التّطورات الحاصلة، والتقدّم الذي تفجّرت به المعارف.

ولقد عرفت اللّسانيات العربية حركة ترجمة حثيثة خلّفت وراءها زخما هائلا من المصطلحات اللّسانية الناتجة عن التّطور الذي عرفته اللّسانيات الغربية النظريات.

كما توصّلنا إلى أن المصطلح المترجم أو المعرّب قد بلغت عددا كبيرا منها علم اللغة وعلم اللسان واللغويات والألسنة واللسانيات وغيرها.

ويمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصّلنا إليها في هذا البحث المتواضع على النحو التالي:

- ينفرد المصطلح بمجموعة من الخصائص تجعله يحظى باهتمام مختلف الباحثين ذوي التخصصات المختلفة.
- أصبح علم المصطلح حقلا مستقلا يهتم بمنهجيات وضع المصطلح وتوحيده.
- يعتبر المصطلح العتبة الأولى التي تمكّن الطالب من ولوج البحث العلمي والاستفادة من نتائجه.
- إن ترجمة المصطلحات في الوطن العربي تعرف اضطرابا ملحوظا،ويعود ذلك إلى الجهود الفردية التي لم ترق إلى التحري العلمي الجماعي، الذي يعدّ الحل الوحيد لتأسيس حوار علمي تذوب على إثره كل الاختلافات التي من شأنها أن تعمّق الهوّة بين الباحثين.

- إنّ وضع المصطلح اللّساني لا يتم بصفة عشوائية، وإنّما وفق معايير وشروط ينبغي احترامها والتقيد بها.
- تمكننا آليات وضع المصطلح من صياغة مصطلحات جديدة، وبالتالي إثراء رصيد اللغة العربية.
- ضرورة توحيد المصطلح في البلدان العربية.
- توضيح أهم مميزات وخصائص المصطلح اللّساني.

كما تطرقنا إلى توضيح الجهود المبذولة من قبل اللّسانيين العرب، والتعريف بالشخصيات اللّسانية التي تخدم بحثنا المتمثلة في عبد الرحمان الحاج صالح، وعبد السلام المسدي.

وتناولنا كذلك أهم إسهامات اللّسانيين العرب في تطوير المصطلح اللّساني من خلال كتاب عبد الرحمان الحاج صالح "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، وكتاب عبد السلام المسدي "اللّسانيات وأسسها المعرفية.

وعلى العموم، فإن الدراسات المصطلحية بحاجة ماسة إلى المزيد من البحث،وما هذه إلا محاولة بسيطة لرصد واقع المصطلحات ونأمل أن يوسع هذا البحث في دراسة أكاديمية أخرى إن شاء الله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1- ابن منظور (أبو الفضل محمّد بن مكرم): لسان العرب، ط4، دار صادر، بيروت:2005.
2- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998.
3- مجمع اللّغة العربية: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدّولية، مصر 2004.

المراجع:

1- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، دار عالم للكتب، القاهرة، ط8، 2003.
2- إعداد شبكة تعريب العلوم الصحية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، دط، المغرب: 2005.
3- التواتي بن التواتي: المدارس النحوية، دار الوعي، دط، بيروت، 2000.
4- راضية بن عربية: إشكالية صناعة المصطلح اللّساني وطرق توليده عند المحدثين، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، دت.
5- رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ط6، 1420هـ/1999م.
6- زكي نجيب محفوظ: تجديد الفكر العربي،
7- شحاذة الخوري: دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط1، دار طلاس، دمشق 1989.
8- صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 2000.
9- عمار أوكان: اللغة والخطاب، دط، إفريقا الشرق: 2001.
10- عمار ساسي: المصطلح في اللّسان العربي من آلة الفهم إلى أداة الصّناعة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
11- عمار ساسي: صناعة المصطلح في اللّسان العربي نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمة إلى صناعة، ط1ن عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
12- علي عبد الواحد الوافي: فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط3، 2004.

13- عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج1، الجزائر، 2007.
14- عبد الرحمان الحاج صالح: فؤاد بوعلي شخصيات أدبية وعربية، منتدى ملتقى الأدباء والمبدعين العرب.
15- عبد السلام المسدي: التفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ليبيا، ط1، 1984.
16- عبد السلام المسدي: قاموس اللّسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.
17- عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللغة العربية، ط1، منشورات عويدات، بيروت:1985.
18- عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، دط، مصر:1908.
19- عبد الكريم خليفة: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، دط، دار الفريقان، عمان: 1986.
20- فرديناند دي سوسير: محاضرات في اللّسانيات العامة، دار النشر:1995، تلانتيقيت، دط.
21- القاسمي علي: مقدّمة في علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، بيروت، مكتبة لبنان للناشرين، ط1، 2008.
22- محمد البطل: فصول في الترجمة والتعريب، ط1، الشركة المصرية العالمية للنّشر لونجمان، مصر:2007.
23- محمد الديداوي: الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2002.
24- محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت1986.
25- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية واللغة العربية، ط3، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995.
26- محمد عقون: المجلس الأعلى للغة العربية واقع الترجمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دط، دار الهدى، الجزائر، 2007.
27- محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دط، مكتبة غريب، القاهرة، دت.
28- يوسف أبو العدوس: مدخل إلى البلاغة العربية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، جامعة اليرموك، 2007.
29- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، الدار العربية للعلم، بيروت:2008.

المجلات والدّوريات:

1- عبد الحليم سويدان: مبادئ يركز عليها عند وضع المصطلح، مجلّة مجمّع اللّغة العربية، دار النّشر والتوزيع، المجلد 75، ج3، دمشق: 2000.

2- عبد السلام المسدي: اللّسانيات وعلم المصطلح العربي، سلسلة اللّسانيات، ع5، المطبعة المصرية، تونس:1993.

3- محمد حسين: المصطلح والمصطلحية، مجلّة الأثر، ع5، جامعة ورقلة، لجزائر، دت.

4- مهني محند أورمضان: إشكالية ترجمة مصطلحات الطاقات المتجددة من الفرنسية إلى العربية من خلال دليل الطاقات المتجددة الصادر عن وزارة الجزائر للطاقة والمناجم، مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة الجزائر 2، غ م، 2014/2011.

الفهرس

الفهرس 67

المحتوى

الإهداء

الشكر

مقدّمة

الفصل الأول: قضايا المصطلح في اللغة العربية.....05

المبحث الأول: المصطلح، النشأة، المفهوم والخصائص.....06

1-تعريف المصطلح (لغة/اصطلاحا).....06
2-صناعة المصطلح.....09
3-مميزات المصطلح.....09
4-نشأة ومفهوم علم المصطلح.....10
5-خصائص علم المصطلح ومناهجه.....13
6-مبادئ علم المصطلح.....16

المبحث الثاني: أهمّية المصطلح في اللغة العربية وآليات صياغته.....18

1-شروط توليد المصطلح.....18
2-أهمية المصطلح.....26
3-وظائف المصطلح.....26

المبحث الثالث: مشكلات المصطلح العربي.....28

1-مشكلات المصطلح العربي.....28
2-ضرورة توحيد المصطلحات في البحث العلمي.....30

الفصل الثاني: المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي.....32

المبحث الأوّل: الكتابة اللّسانية والنشاط اللّساني العربي.....33

1-أصل الكتابة اللّسانية العربية.....34
2-النشاط اللّساني العربي الحديث.....36

2-1 اللّسانيات التمهيدية.....36
2-2 اللسانيات التراثية.....37

المبحث الثاني: إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح وعبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات.....40

1-إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح في مجال اللسانيات.....40
2-جهوده اللغوية والعلمية.....42
2-1 مبادئ ومفاهيم النظرية الخليلية.....46
3-إسهامات عبد السلام المسدي في مجال اللّسانيات.....54
3-1 جهود البحث اللّساني عند المسدي.....58

قائمة المصادر والمراجع.....63

الفهرس.....65